مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة:www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www. jaess.journals.ekb.eg

معاناة المرأة الريفية من التمييز النوعي : دراسة بقريتين فى محافظة المنوفية

خالد عبد الفتاح على قنيبر*

قسم الإرشاد الزراعى والمجتمع الريفى – كلية الزراعة – جامعة المنوفية

Cross Mark

الملخص

استهدفت الدراسة بصفة رئيسية الكشف عن: معاناة المبحوثات من كل من مظاهر التمييز المختلفة ضد المرأة في قريتى الدراسة وهى : الزواج المبكر ، الزواج الاجبارى ، الحرمان من الميراث ، عمل المرأة ، عدم الاستقلالية في الحياة الزوجية ، العنف ضد المرأة ، معاناة المبحوثات من التمييز ضد المرأة الريفية بصفة عامة ، طبيعة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية للتمييز ضد المرأة الريفية ، الإسهام النسبى للمتغيرات المستقلة المدروسة في تفسير التباين الكلى في درجة معاناة المبحوثات من مظاهر التمييز ضد المرأة . وأجريت الدراسة بريف محافظة المنوفية واستخدمت منهج المسح الإجتماعى بطريقة العينة ، حيث تم اختيار مركزين من مراكز المحافظة ، وهما مركزي بركة السبع والشهداء، ومن كل مركز تم اختيار قرية واحدة ، وكان الاختيارهو قرية جنزور مركز بركة السبع وقرية العراقية مركز الشهداء . وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من ربات الأسر وبلغ حجم العينة 350مبحوثة بواقع 175مبحوثة من كل قرية أوضحت النتائج أن غالبية المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة بدرجة مرتفعة من مظاهر التمييز ضد المرأة وهى على الترتيب : التمييز ضد المرأة في العمل(52.6%) ، عدم الاستقلالية في الحياة الزوجية(50.9%) ، العنف ضد المرأة (46.6%) ، الحرمان من الميراث (41.7%) ، الزواج المبكر(41.4%) ، الزواج الاجبارى(14.6 %) .كما أوضحت نتائج التحليل الارتباطى الانحداري المتعدد أن هناك سبع متغيرات تفسر نحو 44.4% من التباين الكلى في درجة المعاناة من التمييز ضد المرأة الريفية وهى : مستوى المعيشة ، الرضا عن الحياة بالقرية، الانفتاح الجغرافي ، القوامة وتحمل المسئولية ، الاتجاه نحو الدافعية للانجاز ، حجم الحيازة الزراعية ، المشاركة الاجتماعية .

الكلمات الدالة : التمييز ، التمييز ضد المراة الريفية ، مظاهر التمييز ضد المراة ، النوع الإجتماعى ، النظريات المفسرة للتمييز

المقدمة والمشكلة البحثية

حظيت قضايا المرأة باهتمام كبير على جميع المستويات عالمياً ومحلياً ، حيث يمارس المجتمع الدولي بهيئاته ومؤسساته دوراً أساسياً في النهوض بالمرأة وتحسين حالتها ، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها ، وذلك من خلال منظومة متكاملة من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية تسعى الأمم المتحدة من خلالها تحقق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة ، والتغلب على كافة المعوقات التي تعترض تقدم المرأة في جميع مناحي الحياة . ولذلك سعت منظمة الأمم المتحدة وكافة الوكالات الدولية المعينة بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل على مدار أكثر من خمسين عاماً للنهوض بالمرأة وكفالة تمتع النساء والرجال بذات الحقوق والحريات دون تميز بينهما سواء في الدين أو الجنس أو اللون أو الجنسية وغير ذلك . ومن هذه الاتفاقيات ، اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة باسم (CEDAW) التي صدرت عن لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة عام 1979. وكذلك المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي عقد في عام 1994 ، والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام 1995 ، ونظمته لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة والذي يعد من المؤتمرات الهامة التي دعت إليها الأمم المتحدة حيث وضعت من خلاله الاستراتيجيات والآليات لتطبيق وتفعيل وثيقة سيداو (مروة الفقى ، 2017) .

ومن جانب آخر ، فقد كفلت الدساتير العربية حماية حقوق المواطنين رجالاً ونساء دون تمييز ، وترسيخاً لمبادئ الدساتير وتناغماً مع المسار الدولي المناهض لكل أشكال التمييز ضد المرأة المبنى على النوع الإجتماعى ، فقد أطلقت العديد من المبادرات العربية المناهضة للتمييز والعنف ضد المرأة ، وكذا الإعلانات العربية الخاصة بحقوق الإنسان والتي تحدد الأطر العامة لحماية كافة أفراد المجتمع إناثاً وذكوراً ، وفى هذا السياق جاء إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام والذي تم إجازته من قبل مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي في عام 1990 ، ودخل الميثاق حيز التنفيذ في عام 2008 م . كذلك يعتبر الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004 م وثيقة قانونية هامة لحماية المرأة العربية من جميع أشكال العنف ، وعلى جميع الدول الأطراف بموجب الميثاق احترام مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحريات والكرامة الإنسانية والحقوق والواجبات في ظل التمييز الإيجابي الذى أقرته الشريعة الإسلامية والشرائع السماوية الأخرى (هيفاء أبو غزالة ، 2011).

وتعد إشكالية التمييز ضد المرأة واحدة من القضايا المعاصرة الهامة التي تحظى باهتمام الباحثين والدارسين في العالم ، وتشكلت لهذا الغرض العديد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والتي تقوم ببحث ودراسة وتحليل مظاهر التمييز ضد المرأة في جميع المجالات سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وثقافياً إلى غير ذلك (فاطمة العيسى ، 2006). وأدى انتشار ثقافة التمييز ضد المرأة إلى حرمانها من المشاركة في مختلف مجالات الحياة بالمجتمع بصفة عامة ، فقضية التمييز ضد المرأة من أهم القضايا التي مازال الموروث الثقافي الإجتماعى يتحكم فيها فهو أحد المرجعيات الأساسية الحاكمة في الاتجاهات نحو هذه القضية (سحر الجندي ، 2018) .

وقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ذكورية المجتمع المصري التي تتمثل في العديد من القضايا والموضوعات التي تعانى منها المرأة بشكل خاص ، وبالرغم من هذه المعاناة إلا أن المرأة نفسها غالباً هي التي تعمل على تمجيد وتدعيم تلك الثقافة الذكورية من خلال عادات وممارسات اجتماعية وموروثات ثقافية تنشأ عليها وتنقلها عبر الأجيال ، فأصبحت المرأة مصدر لنقل الثقافة الذكورية واستيعابها بل وتعمل أيضاً على إعادة إنتاجها (آلاء كمال ، 2018).

والتمييز ضد المرأة من الممارسات القديمة التي لها جذور تاريخية بعيدة ، وترتبط بثقافة الشعوب وبالعديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالحروب والفقر والجهل والصراعات العرقية والدينية والطائفية والطبقية إلى غير ذلك ، حيث يذكر العزبى والحيدرى ، (1990) ، أن الدراسات الاجتماعية الريفية قد أظهرت أن أساليب التنشئة الاجتماعية في القرية المصرية تدعم مبدأ التمييز وعدم المساواة داخل الأسرة ، الذى بمقتضاه تحتل الأنثى موقعاً دونياً ، دون أن يستند ذلك إلى مبررات تجعل هذا التمييز منطقياً ومقبولا ، بل أن ذلك التمييز عفوي لأن الأنثى نفسها تعمل على تدعيم هذا الواقع ، وتشير بعض الدراسات إلى أن سيادة الذكر على الأنثى هي إلى حد بعيد نتيجة الاعتماد على الجهد البشرى في الزراعة ، لأن الذكر يستطيع أن يقوم بجهد في هذا العمل العضلي أكثر من جهد المرأة .

ولا شك أن العقد الأخير من القرن الماضي قد شهد اهتماما مكثفاً بقضية العنف والتمييز ضد المرأة ، إلا أنه أثبتت الدراسات التي أجريت في العقد الثاني من القرن الحالي أن ظاهرة التمييز ضد المرأة ما زالت منتشرة وحادة في المجتمع المصري ، وهذا يؤكد على أن العوامل والدوافع التي تؤدى إلى هذا التمييز مازالت قائمة وفعالة . فبالرغم من تأكيد القوانين المحلية والدولية والدساتير الوطنية على أهمية المساواة بين الذكور والإناث في كل مستويات التعليم ومحو الأمية إلا أنه مازالت هناك فجوة بين الذكور والإناث لصالح الذكور ، وعلى الرغم من أن عمل المرأة والتمكين الاقتصادي لها وسيلة فعالة للنهوض بالمستوى الاقتصادي للأسرة والمجتمع إلا أن مساهمتها في القوى العاملة مازالت محدودة ولا تزال حالة عدم المساواة بين الرجل

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكترونى:dr.khalad_abdelfattah@yahoo.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.91096

والمرأة مستمرة في سوق العمل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، 2017)، وهذا ما أكدته الدراسات التي اهتمت بقضايا المرأة في مصر ، فالمرأة المصرية لا زالت تعانى الكثير من أوجه التمييز ، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة كالتنشئة الاجتماعية وغياب القوانين التي تساوى بين المرأة والرجل فضلا عن النظرة التقليدية التي ينظر من خلالها لدور المرأة كمربية للأولاد وكربة منزل وإغفال قدرتها على الإنتاج والمشاركة (شلبي ، 2019).

وما من شك أن المرأة الريفية تعانى من صور شتى للتمييز ، حيث زيادة معدلات الأمية بين الإناث عن الذكور ، وانخفاض مشاركتها في القوى العاملة ، وقله تولى المناصب القيادية ، وضعف المشاركة السياسية ، والزواج المبكر ، وعدم توريث المرأة ، والعنف الجسدي ، والزواج الاجبارى ، وعدم الاستقلالية في الحياة الزوجية . لذلك أصبحت قضية المرأة الريفية الخاصة بالتمييز النوعي والعمل على حمايتها ، وإتاحة فرص متكافئة لها ، من أهم القضايا الاجتماعية المعاصرة ، نظراً لأهمية الدور الذى تلعبه المرأة الريفية في مختلف الميادين ، ولذا من الضروري توجيه البحث والاهتمام برفع المعاناة عنها وزيادة مكانتها ، فالتمييز الذى تعانى من المرأة الريفية يؤثر عليها جسدياً ونفسياً ، مما يعنى التأثير على مستقبلها والحد من مساهمتها في دفع عجلة التنمية .

الأهداف البحثية

استهدفت البحث الحالي بصفة أساسية الكشف عن :

1- معاناة المبحوثات من كل من مظاهر التمييز المختلفة ضد المراة الريفية فى قريتي الدراسة .
2- معاناة المبحوثات من التمييز بصفة عامة ضد المراة الريفية
3- طبيعة العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية لمظاهر التمييز ضد المراة الريفية .
4- الإسهام النسبي للمتغيرات المستقلة المدروسة فى تفسير التباين الكلى فى درجة معاناة المبحوثات من مظاهر التمييز ضد المراة الريفية .

الإطار النظري والاستعراض المرجعي

أولا : الإطار المفهومى

[1] مفهوم التمييز ضد المرأة Discrimination against Women

يعرف التمييز لغوياً بأن كلمة (تمييز) مصدر للفعل (ميز) ومازالشئ أي عزله وفرزه في ونحاه (ابن منظور ، 2006)، ومن ثم يمكن تعريف التمييز لغوياً بأن إفراز الشئ عن شئ آخر ، وإعطاؤه صفة ليست للآخر .

أما تعريف التمييز إصطلاحاً يعرف بأي تقييد أو استبعاد أو تفضيل ، يتخذ على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني أو المنشأ الإجتماعى ، ويكون من شأنه إلغاء المساواة والمعاملة في الاستخدام والمهنة أو لإضرار بها (تقرير منظمة العمل الدولية ، 2003) .

ولقد ورد في نص المادة الأولي من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) تعريفاً يوضح أن التمييز "هو أي تفرقة أو اختلاف في المعاملة أو الاستبعاد ، أو تقييد يتم على أساس الجنس ، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف بالمرأة على قدم المساواة مع الرجل ، بالحقوق الإنسانية ، أو التأثير على تمتعها بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وأي حقوق أخرى ، أو يكون من شأنه أن يمنع النساء من ممارسة الحقوق والحريات السياسية ، بغض النظر عن الحالة الزواجية "(الأمم المتحدة ، 1979 ، مروة الفقى ، 2019 ، محمد وعزيزة حمودة ، 2019) .

وترى سارة جامبل (2002) أن التمييز هو نوع من المواقف أو السلوكيات أو طرق المعاملة القائمة على التمييز . أما تعريف إلهام عبد الحميد (2004) فيدور في تلك تعريف اتفاقية (CEDAW) بأن التمييز ضد المرأة هو أية تفرقة أو استبعاد أو تقييد بهدف أو يترتب عليه إضعاف أو الحيلولة دون الاعتراف بحقوق الإنسان أو الحريات الأساسية في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو في أي ميدان آخر ، أو أضعاف أو منع الأطرف من تلك الحقوق وممارستها على أساس المساواة الكاملة ويمكن أن يكون على أساس الوضع الطبقي ، أو الدين أو العرق أو اللون أو الجنس .

واتفق كل من Wales Zambia (1999) Toure, (2002)Tamale, (2002)أن التمييز ضد المرأة هو عدم المعاملة العادلة بين النساء والرجال حيث يجرى تقييم العدل على أساس النتائج الواقعية وليس على أساس مفهوم رسمي يستخدم معياراً ضمنياً للتماثل وعدم المساواة ، أو المعاملة غير العادلة على مستوى العلاقات الاجتماعية وعلى مستوى المؤسسات التي تتوسط هذه العلاقات ، وعدم المساواة التي تؤدى إلى إلحاق الضرر بالنساء وحرمانهن من المزايا ، كما يعنى التعسف ضد المرأة ، الأمر الذى يتطلب إعادة ترتيب كفتى الميزان لصالح النساء ، بوضع استراتيجيات لأعمال التصحيح في اتجاه تحويل المجتمع بأسره لكي يصبح أكثر عدالة ومساواة .

أما سناء أحمد (2005) ، فقد أشارت إلى أن التمييز النوعي يعنى إنكار للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كحق أساسي لكل فرد ، نظراً لما يشتمل عليه من حرمان لبعض الأشخاص أو الفئات من حقوقهم الكاملة دون سبب سوى انتمائهم لجنس معين .

وترى وفاء زعتر (2007) أن التمييز ضد المرأة هو تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساسا الجنس ، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف بها وتمتعها أو ممارستها على قدم المساواة مع الرجل لكافة حقوقها الإنسانية .

ويشير Kabeer (2008) إلى أنه مفهوم التمييز النوعي ضد المرأة هو معاملة المرأة بطريقة غير منصفة على الرغم من وجود أحكام للمساواة في الدساتير ، إلا أن المعاملة غير المنصفة يقررها العرف وروابط القرابة والتعاليم الجارية في المجتمع ، لذلك ينبغي تحرير المرأة من أسر العلاقات الاجتماعية المفروضة عليها ، والانتقال إلى علاقة مع حكم محايد هو الدولة ، مما يعنى أن المرأة تكون غير مضطرة لا تستند مطالبها ومعاملتها على عرف أو عمل خيرى أو إحسان أو تفضل. وتبنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2010) تعريفا للتمييز بأنه (انتهاكا لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان وعقبة أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وكذلك إعاقة لنمو ورخاء الأسرة والمجتمع .

ويؤكد جمعة (2014) على أن التمييز ضد المرأة هو التفرقة أو الاستبعاد أو التقييد الذى يتم ضدها متى كان مبنياً على كونها أنثى ، وتتعدد صوره وأشكاله ، ويؤدى إلى تهميشها وإضعافها وعدم إمكانية تمتعها بتلك الحقوق والحريات على نحو مكافئ مع الرجل .

ومن العرض السابق للتعريفات التي تناولت التمييز ضد المرأة يمكن تعريف التمييز بأنه استبعاد إجتماعى أو إقصاء للمرأة وتهميش دورها في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً وثقافياً ، يستند أساساً على النوع الإجتماعى ، حيث تطغى حقوق الذكور على حقوق النساء والتي تذوب في مجتمع يسود فيه الأعراف الذكورية من خلال عدة عوامل ومعتقدات وموروثات ثقافية يكتسبها الفرد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، مما يؤدى إلى الإضرار بالمرأة نفسياً وجسدياً .

[2] النوع الإجتماعى Social Gender

ركز بعض المهتمين على استخدام مصطلح النوع الإجتماعى أو الجندر للتعبير عن مدلولين ، الأول : بيولوجى من خلال الفروق الفسيولوجية بين المرأة والرجل والمتمثلة في الفروق الجسدية والوظيفية في الإنجاب ، والثاني : ثقافي الذى إصطبغ بالقيم التي كانت سبباً في تكريس دورها في تلك الوظيفة الانجابية التي حجبت عن المرأة فرصاَ للمشاركة في الحياة العامة (مروة الفقى ، 2017).

ولقد لخص صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمراة (2001) أسس ومرتكزات مفهوم النوع الإجتماعى في (أ) أسس ومفهوم النوع الإجتماعى الأدوار المنوطة بشكل عام بالرجل والمرأة في ضوء عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية أكثر منها بيولوجية ، إعادة توزيع الأدوار بين الرجل والمرأة في المجتمع ، إتاحة فرص متكافئة للرجل والمرأة لاكتشاف قدرات كامنة لديهم وتمكينهم من مهارات تفيدهم في القيام بأدوار جديدة تعود بالنفع على المجتمع . (ب) مرتكزات مفهوم النوع الإجتماعى : معرفة وتحليل اختلافات العلاقة بين النوعين، تحديد أشكال عدم التوازن في العلاقة بين النوعين، تعديل وتطوير العلاقة بين النوعين حتى يتم توفير العدالة والمساواة.

والنوع الإجتماعى Gender اصطلاحا ، كلمة انجليزية من أصل لاتيني تعبر عن الاختلاف والتمييز الإجتماعى للجنس ، وتصف الأدوار التي تعزى إلى النساء والرجال في المجتمع والتي لا يتم تعينها بواسطة الحيثيات البيولوجية وإنما بواسطة القواعد الثقافية ومعاييرها ومحظوراتها (مروة الفقى ، 2017).

وتعرف أماني قنديل (1998) النوع الإجتماعى بأنه مختلف الأدوار والحقوق والمسئوليات التي ترجع إلى العلاقات القائمة بين الرجال والنساء أو بمعنى أكثر تحديداً ، فإن النوع الإجتماعى يحدد خصائص الذكور والإناث وعلاقاتهم ونماذج سلوكهم من خلال التعايش الإجتماعى أو الحياة المشتركة .

وترى سوزان وليامز وآخرون (2000) بأن النوع الإجتماعى يشار إليه بوصفه مفهوم دينامى قابل للتغير من مجتمع لآخر ، وذلك بتغيير ثقافته وتعبيراته الاجتماعية ، بل إن هذا المفهوم قد يتغير داخل المجتمع نفسه ، فالعرق والطبقة الاجتماعية ، والظروف الاقتصادية والعمر كلها عوامل تؤثر على ما قد يعد مناسباً للنساء من أعمال وما يعتبر مناسباً للرجال .

أما صندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة (2001) فيرى أن النوع الإجتماعى هو الأدوار المحددة لكل من الذكر والأنثى وهذه الأدوار التي تحتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة لأخرى .

وتضيف شرين شكري (2002) إن هذا المفهوم أنجز فصلا عاماً بين الثابت والمتغير في العلاقة بين الرجل والمرأة ، فإذا كانت البيولوجيا موضوعاً ثابتاً لا يتأثر بالإدارة الإنسانية ، فإن الأدوار الاجتماعية التي تنتجها العناصر المادية والمعنوية بالمجتمع ليست تلقائية وإنما هي منظمة حسب الثقافات المختلفة ، وهى بهذا المعنى قابلة للتغيير بحسب هذه الثقافات السائدة في زمن معين ، وفى مكان معين ومن ثم فهذا التعريف يتفق كثيراً مع رؤية سوزان وليامز وآخرون (2000) حول مفهوم النوع الإجتماعى ، وهذا ما أكد عليه تعريف منظمة الصحة العالمية (فى قلية ، 2008) والذي أكد بأن الأدوار النوعية تتفاوت من ثقافة وأخرى أو حضارة وأخرى وقابلة للتطوير والتغيير ، ثم صاغ التقرير تعريفا للنوع الإجتماعى بأنه العلاقة بين الرجل والمرأة على أساس اجتماعي وسياسي وثقافي ، أي تلك الاختلافات التي صنعها البشر عبر تاريخهم ، لذا نجد أنه على الرغم من أن الرجل هو الرجل والمرأة هي المرأة في كل مكان في العالم إلا أن الوضع الإجتماعى لكل منهما يختلف من مكان لآخر ومن زمن لآخر وحتى داخل المكان نفسه والزمن نفسه .

ويؤكد البرنامج الانمائى للأمم المتحدة (2009) على الخصائص البيولوجية في التفرقة بين خصائص كل من الرجل والمرأة ، وأنه من خلال هذه الخصائص تتحدد المكانة الاجتماعية والاقتصادية التي تعكس الدور البيولوجى لكل من الرجل والمرأة ، وما يمكن أن يتوقع منهما من نماذج وتصرفات سلوكية إزاء المواقف المختلفة التي يتعرض لها كل منهما في ضوء منظومة القيم والعادات والتقاليد التي تصبح بمرور الوقت أمراً واقعاً .

وترى أمل الشافعي (2012) في تعريفها للنوع الإجتماعى أنه : عملية بنائية متعددة ومتغيرة الأبعاد الاجتماعية والثقافية ، فهي عملية تتضمن بلورة الرؤى والتصورات والممارسات الاجتماعية والثقافية حول مفاهيم الرجولة والأنوثة لدى كل من الرجل والمرأة ، كما تتضمن تشكيل طبيعة العلاقات ومصادر القوة ، والأدوار الاجتماعية المنوط لكل منهما القيام بها ، وذلك وفقاً لمحددات اجتماعية وثقافية رسخها المجتمع من خلال آليات التطبيع الإجتماعى المختلفة بدءاً من الأسرة واستنادا إلى المؤسسات الأخرى ، والتي تؤثر في حصول المرأة على قدر متدني من الأصول الاجتماعية الأساسية لها كالصحة والتعليم .

[3] مظاهر التمييز ضد المرأة

يأخذ التمييز ضد المرأة أشكالاً ومظاهر عديدة ، وقد يكون التمييز مباشر أو غير مباشر ، فالتمييز المباشر هو الاستبعاد أو الرفض بسبب الأصل ، الجنس ، السن ، الحالة العائلية ، الانتماء أو عدم الانتماء ، الأمية ، السلالة ، الآراء السياسية ، المعتقدات الدينية ، المظهر ، الاسم ، الحالة الصحية (عمارة ، 2011). أما التمييز غير المباشر فيحدث عندما يكون للقواعد والممارسات التي قد تبدو محايدة آثاراً سلبية على أفراد جماعة معينة ، أو يحدث من خلال الأفعال التي تؤدى إلى حرمان المرأة من ممارسها حقها ، أو أن يكون لها تأثير بسبب عدم الاعتراف باللامساواة القائمة على الجنس ، أو إغفال التدابير التشريعية اللازمة لضمان تمتع المرأة بحقوقها كاملة ، أو عدم تبنى وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين (محمد وعزيزة حمودة ، 2019). وقد جاء في الوثيقة الختامية الصادرة عن لجنة وضع المرأة (2013) عرضا لقضايا التمييز ضد المرأة وهذه القضايا هي : 1- تعليم المرأة ، 2- الاختلاط ، 3- الزواج ، 4- عمل المرأة ، 5- الصحة الإنجابية ، 6- الجنسية ، 7- الميراث ، 8- القوامة ، 9- المشاركة السياسية ، و 10- أمن المرأة في النزاعات المسلحة .

وأوردت مروة عبد الله (2016) مظاهر التمييز ضد المرأة على النحو التالي : 1- العنف ضد المرأة ، 2- الزواج المبكر ، 3- ختان الإناث ، 4- حرمان المرأة من التعليم ، 5- منع المرأة من الميراث والتملك ، 6- عدم تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدينة ، 7- التمييز ضد المرأة في نصوص التجريم والعقاب .

ولخصت مجلة العلوم الاجتماعية (2019) مظاهر التمييز ضد المرأة في : 1- سلب حق المرأة في التعليم والعمل المناسب ، 2- سلب حق المرأة في اختيار الزوج ، 3- ممارسة الأزواج لحقهم في الطلاق بدون أسباب حقيقية ، 4- عدم مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية ، 5- حرمان المرأة في بعض الأحيان من حقوقها الاقتصادية ، 6- استغلال المرأة في البغاء لأسباب اقتصادية ، 7- اغتصاب النساء ، و 8- النظر إلى النساء على أنهن مخلوقات من الدرجة الثانية أو أنهن أقل قدراً من الرجال .

واستعرض محمد وعزيزة حمودة (2019) أشكال التمييز ضد المرأة على النحو التالي : 1- التمييز قبل مرحلة الميلاد ، 2- التمييز خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، 3- التمييز في التغذية ، 4- التمييز ضد المرأة في التعليم ، 5- التمييز ضد المرأة في العمل ، 6- تشغيل الفتيات الصغيرات ، 7- التمييز ضد المرأة في الإعلام ، 8- التمييز ضد المرأة في السكن ، ويضاف إلى ما سبق ، 9- العنف ضد المرأة ، 10- التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بجنسية الأطفال ، 11- في مجالات اتخاذ القرار ، 12- تفاوت الأجور ، 13- التحرش الجنسي. (شلبي ، 2009 ، حبيب ، 2010 ، منى خليل ، 2011) .

أما البحث الحالي فيركز على أهم مظاهر التمييز ضد المرأة وبصفة خاصة المرأة الريفية وهى : العنف ضد المرأة ، الزواج المبكر ، الحرمان من الميراث ، عدم الاستقلالية ، الزواج الأجبارى ، وعمل المرأة.

ثانيا : الاتجاهات النظرية في تفسير التمييز ضد المرأة

يزخر التراث النظري لعلم الاجتماع بالعديد من النظريات التي تفسر السلوك الانسانى والتي يمكن تطويعها لتفسير تباين درجات التمييز والعنف ضد المرأة ، ولقد حاول كثير من العلماء والمنظرين دراسة وتفسير السلوك العنيف من كافة جوانبه الاجتماعية والنفسية والبيولوجية .

وتعد النظريات الاجتماعية من أهم الاتجاهات في تفسير ظاهرة التمييز ضد المرأة . وهى في مجملها ترجع العنف إلى الضغوط الاجتماعية التي تلعب دوراً كبيراً في ارتكاب العنف ، ويرى أنصار هذه النظريات أن هناك علاقة بين المسئوليات المتزايدة للرجل والسلوك العنيف ، كما يؤكدون على دور البطالة والفقر وانعدام فرص الحياة في تشكيل الضغوط على الشخص مما يزيد بدوره من احتمال ممارسته للعنف ضد المرأة .

ويمكن استعراض هذه النظريات كما وردت في العديد من الكتابات (مجاهد ، 2007 ، فاطمة قناوى وولاء جاد الكريم ، 2009 ، أنيسة عسوس ، 2009 ، مروة جاسم ، 2013 ، مروة عبد الله ، 2016) ، كما يلى :

1) نظرية الصراع : ترتكز هذه النظرية على عنصر عدم الاتفاق في الحياة الاجتماعية ، وترى أن الصراع هو العنصر الأساسي في أي جهاز اجتماعي قائم ، حيث يوجد داخل كل جهاز اجتماعي ما هو قوى وما هو ضعيف ، والقوى أو القاهر يسعى دائما إلى المحافظة على الوضع الراهن لكي يحتفظ بمكانته وقوته ، أما المفهوم فيسعى إلى تغيير الوضع الراهن على أمل أن يكتسب قوة تساعده في تحسين وضعه في الجهاز الإجتماعى .

وباستخدام هذه النظرية في تفسير ظاهرة التمييز ضد المرأة ، يمكن القول بأن الرجال اعتادوا على أنهم السادة الذين يتعلمون ويعملون ويتولون المناصب العليا والقيادية ، ويشاركون في الأنشطة السياسية ، أما النساء تابعات بالمنزل لا يتعلمن أو القليل منهن حصلن على بعض فرص التعليم ، ولا يعملن بل يخدمن الرجل والأسرة ومحرومات من تولى أي مناصب قيادية ولا يشاركن في صنع القرارات السياسية . ونتيجة للتغييرات الكبيرة التي حدثت في الفترة الأخيرة ، أصبح لدى النساء وعى بمصلحتهن وأصبحن أكثر إصرارا على إلغاء التمييز ضدهن ، كافحت المرأة وتعلمت وحصلت على أعلى الدرجات العلمية ، وخرجت للعمل وتولت العديد من المناصب العليا وشاركت في صنع القرار ،ومن ثم ظهر الصراع بين الرجل والمرأة ، حيث شعر الرجال بمنافسة المرأة لهم في كافة المجالات .

2- النظرية البنائية الوظيفية : ويرى أنصار هذه النظرية أن الأسرة عبارة عن بناء اجتماعي ، والبناء الإجتماعى عبارة عن مجموعة من النظم المترابطة معاً وظيفياً ، وكل جزء يؤدى وظيفة تساعد على استمرار واستقرار هذا البناء ، وفى حالة تعثر هذه النظم عن أداء وظائفها تظهر المشكلات الاجتماعية ومنها العنف ضد المرأة .

وبالتالي فالتمييز أو العنف ضد المرأة له دلالة داخل السياق الإجتماعى ، فهو إما أن يكون نتاجاً لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية التي توجه السلوك ، أو نتيجة لفقدان الضبط الإجتماعى الصحيح ، أو الاضطرابات في أحد الأنشطة الاجتماعية مثل النسق الاقتصادي أو السياسي أو الأسرى (فاطمة قناوى وولاء جاد الكريم ، 2009 ، مروة عبد الله ، 2016).

3- نظرية التنشئة الاجتماعية : وهى تفترض أن التمييز أو العنف يتم تعلمه أو يكتسب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، كما يتشرب الفرد مشاعر التمييز العنصرى أو الديني . فالعنف في ضوء هذه النظرية يعود إلى المراحل الأولى من الطفولة ، حيث يشاهد الطفل أن العلاقة الزوجية بين والدية تتسم بالقسوة والإساءة والعقاب البدنى والإهانة ، يبدأ الطفل في تقبل فكرة أن العنف نمط مقبول للتعامل مع الآخرين ومع الزوجة ، فوجود الطفل في مناخ تتسم فيه العلاقة بالعنف تجعله أكثر قبولا لأن يكون عنيفاً في علاقاته فيما بعد .

4- التفاعلية الرمزية : يرى أنصار هذه النظرية أن الأسرة وحدة من الأفراد المتفاعلين معاً ، لذلك يركزون عند دراستهم للعنف المرتكب ضد المرأة على العلاقات السببية ومظاهر الاتصال الرمزي السلبي بين أفراد الأسرة الواحدة والمجتمع ككل ، فكلما سادت قيم الفردية والأنانية والذاتية في الأسرة والمجتمع . كلما انخفضت درجة التعامل الايجابي مما يقضى إلى العديد من مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة (مجاهد ، 2007).

ويذكر عبد اللا وفاطمة شربي (1999) أن الإنسان يعيش في بيئة رمزية تتكون من عدد كبير من الرموز التى تشير إلى معاني وأشياء معينة ، ويستجيب الفرد لهذه الرموز ويتعلمها من خلال التفاعل مع الآخرين والتنشئة الاجتماعية ، وتضيف مها الخطيب وآخرون (2011) إلى أن العنف الأسرى يرجع إلى اختلاف الرموز والمعاني التى يؤمن بها كلا الزوجين ، فإذا ما أريد فهم سلوك الزوج والزوجة في مجتمع ما ، يجب تحليل الثقافة العامة والفرعية التى عاش فيها كل منهما ، وأكد على أهمية التنشئة الاجتماعية والشخصية ، والمعاني والرموز والتفسيرات التى يصبغها الفرد على المواقف المختلفة .

وهذا يعنى إذا نشأ الفرد في بيئة بها عدد من الرموز التى تعمل على إعلاء مكانه الرجل والتقليل من شأن المرأة وخضوعها وعدم الاعتراف بحقوقها وممارسة العنف ضدها ، فإنه يكتسب هذا السلوك ويعتبره مقبولا ويمارسه ويتبنى اتجاهات مؤيدة للتمييز ضد المرأة .

5- نظرية التعلم الإجتماعى : وتقوم هذه النظرية على أن السلوك العنيف عبارة عن ظاهرة يتعلمها الفرد ، ولهذه النظرية عدة مظاهر ، منها ما يناقش عملية التعلم أو تعلم العنف من خلال التعرض له ثم تقليده ، والثاني يتمثل في العملية التى تؤدى بالفرد عند تعرضه للعنف إلى تعلم المعايير التى توافق على ممارسته ، وأخيراً ما يسمى بمقارنة المثل الأعلى ، ويقترح أن العنف يمكن تعلمه من خلال رؤيته كدور مناسب (أنيسة عسوس ، 2009).

وبالتالي فمؤدى هذه النظرية أن الأفراد يتعلمون العنف بنفس الطريقة التى يتعلمون بها أي سلوك آخر ، وتتم عملية التعلم داخل الأسرة . وكذلك تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في ذلك ، حيث تعرض في برامجها العديد من المواد الإعلامية التى تحتوى على ألفاظ وعبارات ومشاهد تساعد في نشر ثقافة العنف .

6- نظرية ثقافة العنف : ترتكز هذه النظرية على حقيقة أن المجتمع لا تسوده ثقافة واحدة ، وإنما هناك ثقافات فرعية داخل المجتمع الواحد ، والثقافة الفرعية تتكون من أنساق متميزة للقيم والمعتقدات ، كما تتكون من مجموعة خاصة من النظم تختلف عن مثيلتها السائدة في المجتمع ، وتنتقل هذه القيم والمعتقدات من جيل إلى جيل ، وهذا ما ينطبق على العنف ، فبعض الجماعات أو القبائل تورث أبناءها العنف وتراه سلوكا مشروعاً ومقبولاً ومنه العنف ضد المرأة ، كما ترجع هذه النظرية التمييز ضد المرأة لعوامل أخرى كالطبقة والسن والمكانة التعليمية والوظيفية .

7- نظرية المصدر والتبادل : حاولت هذه النظرية تفسير التمييز ضد المرأة وبصفة خاصة العنف من قبل الزوج ، وتوصلت إلى أن الزوج كلما وجد المصادر المتاحة له وتعددت كلما زادت قوته ولذا يقل ميله نحو استخدام العنف ، بينما يلجأ الزوج إلى استخدام العنف عندما يدرك أن مصادره غير كافية ، وبناء على ذلك يمكن النظر الى العنف بأنه وسيلة لممارسة الضبط الإجتماعى من جانب الأزواج على زوجاتهم ، وبمعنى آخر أن العنف يمارس عندما تفشل أساليب الضبط الإجتماعى الأخرى . ويؤكد أنصار هذه النظرية أن التبادل هو أساس العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة ، فأفراد الأسرة يتبادلون العواطف والخدمات والاتجاهات ، وبتطبيق ذلك على التمييز أو العنف نجد أن الفرد يلجأ إليه لتحقيق أهداف معينة ، وعندما لا يجد رادع فإنه يرى أن العنف هو أسهل الطرق لتحقيقها ، وإذا كان هناك عقوبة تؤدى إلى خسارته لمكانته أو أسرته فإنه يفكر قبل اللجوء إليه (مروة عبد الله ، 2006).

8- نظرية الحاجات الإنسانية : تفسر نظريات الدوافع الجانب الأكبر من السلوك الإنساني ومنها نظرية إبرا هام ماسلو والذي رتب الحاجات الإنسانية في هرم قاعدته الحاجات الفسيولوجية ، الحاجة إلى الأمن ، الحاجة إلى الانتماء ، ثم الاحترام والتقدير وفى قمة الهرم تأكيد الذات . وبتطبيق هذه النظرية في تفسير التمييز ضد المرأة فالعادات والتقاليد والموروثات الثقافية السائدة تتيح للرجل فرصاً أكبر لإشباع الحاجات العليا – الحاجات الاجتماعية وتقدير الذات – وتمنح المرأة فرصاً أقل والتي تعمق وتبرر مظاهر التمييز ضد المرأة .

9- النظرية الاقتصادية (الفقر والحرمان) : بجانب النظريات الاجتماعية والنفسية هناك أيضا النظرية الاقتصادية ، حيث يرى علماء هذه النظرية أن العوامل المادية كنقص الموارد وقلة فرص العمل والبطالة والفقر عوامل أساسية في التمييز والعنف ضد المرأة ، فزيادة المتطلبات المعيشية من جهة ، وعدم قدرة الرجل على القيام بمسؤلياته من جهة أخرى تضع الكثير من الضغوط على الرجل ، والتي بدورها تدفعه إلى العنف للتعبير عن غضبه على المجتمع .

وبالإضافة إلى النظريات السابقة هناك عدد من النظريات تسمى النظريات النسوية استخدمت في تفسير التفاوتات الاجتماعية التى تتعرض لها المرأة كالنظرية النسوية الإصلاحية Gender Reform Feminisms ، والنسوية الليبرالية Liberal Feminisms ، والنسوية الماركسية Marx Feminisms ، والنسوية المقاومة ، النسوية الراديكالية ، والنسوية المتمردة والتي تناولها كثير من الباحثين أمثال Chaves (1982) ، John (1982) ، Miens (1986) ، Campbell l & *Wasco* (2000) ، عوض (2001) ، فاتن أحمد (2001) ، سارة جامبل (2002) ، Maxine (2005) .وخلصت النظريات النسوية إلى أن يكون للمرأة الصياغات الفكرية الخاصة بها ، والتي تمكنها من طرح رؤاها إجتماعياً مما لا يؤدى إلى استغلالها والهيمنة عليها ، فالقوى المهيمنة للأبنية الاجتماعية والفكرية يحب تحديدها من قبل وجهات نظر المرأة ، وهذا يؤدى بالطبع إلى تغير الواقع المحيط بها ، ووضعها في الاعتبار بالنظر إلى أي تغييرات مجتمعية محتملة .

الدراسات السابقة

بعد مراجعة الدراسات والبحوث التى تناولت التمييز ضد المرأة وبصفة خاصة الدراسات التى اهتمت بدراسة مظاهر التمييز التى يتضمنها البحث الحالي وهى الزواج المبكر والحرمان من الميراث وعدم الاستقلالية ، الزواج الاجبارى ، عمل المرأة والعنف ضد المرأة ، أمكن تقسيم هذه الدراسات والبحوث إلى ما يلى :

أ) دراسات أجريت في مصر وتناولت مظاهر التمييز ضد المرأة وهى : إلهام عبد الحميد (2000) ، عبد المالك (2004) ، سناء احمد (2005) ، فاطمة الزناتى (2005) ، غانم (2006) ـ محمد (2006) ، إيمان الشامي (2006) ، الطويل (2007) ، عبادة (2007) ، زعتر (2007) ، أبو سالم (2007) ، سلوى كامل وميرفت خليل (2008) ، أبو النصر (2008) ، جيهان المنوفى ورميح (2008) ، هيفاء أبو غزالة (2009) ، ثروت (2009) ، محمد (2010) ، جيهان بدوى (2010) ، لطفي (2011) ، العزبى (2011) ، خليفة وسليمان (2011) ، أمل الملاح (2011) ، مروة عبد الله (2016) ، مروة الفقى (2017) ، محمد وعزيزة حمودة (2019).

ب) دراسات أجريت في دول عربية وهى : حداد (1990) ، الفلاحى ومحمود (1998) ، أحمد (2002) ، حمايل (2003) ، إيمان عبد الله (2003) ، فاطمة العبسى (2006) ، (نارد) مركز التغذية والتنمية الريفية] (2006) ، نورى (2007) ، السبعاوى (2007) ، بشرى (2009) ، عليان (2009) ، الرويعان (2010) ،رجاء شهوان (2012) ، الظفيرى (2012) ، نجم (2013) ، يحي (2013) ، جاسم (2013) ، كاظم (2016) .

تعليق عام حول الدراسات السابقة

1- شغلت قضية التمييز ضد المرأة اهتمام كثير من الباحثين في الآونة الأخيرة ، وقد جاء هذا الاهتمام انعكاسا للاهتمام الدولي بقضايا المرأة وخاصة المرأة الريفية ودورها في عملية التنمية .

2- لوحظ أن هناك خلط كبير في استخدام مفهومي العنف والتمييز ضد المرأة ، لذا لابد من التأكيد على أن العنف مظهر من مظاهر التمييز ضد المرأة وشكل من أشكاله ، ولا يجب اختزال التمييز ضد المرأة في العنف فقط .

3- تناولت الدراسات السابقة عدد محدود من مظاهر التمييز ضد المرأة ، ولذا ركزت الدراسة الحالية على مظاهر عديدة للتمييز ضد المرأة لم تتناولها الدراسات السابقة ، أو أن هناك ندرة في عدد الدراسات التي تناولتها .

4- تناولت عدة دراسات الاتجاه نحو عمل المرأة والمشاركة السياسية ، وأكدت هذه الدراسات على الاتجاهات الايجابية من المبحوثين نحو عمل المرأة أو مشاركتها في صنع القرارات السياسية ، ما عدا عدد قليل من الدراسات التي أوضحت سلبية الاتجاه نحو عمل المرأة أو مشاركتها السياسية.

5- السمة المنهجية المميزة للدراسات التي تناولت قضايا المرأة تمثلت في الاعتماد على التحليلات الكمية والكيفية ، فضلا عن أن هناك كثرة في الدراسات النظرية التي تعتمد على المنهج التاريخي المقارن .

6- اهتمت دراسات عديدة بالتحليل النظري للقوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة للتعرف على حقيقة العلاقة بين النص القانوني والتشريعي والممارسات الواقعية ، ولعل دراسات وعى المرأة بالقوانين والتشريعات من أبرز هذه الدراسات في الفترة الأخيرة .

7- لم تخرج الدراسات التي تناولت وضع المرأة في التشريعات والقوانين في مصر عن إطار التحليل النظري لمضمون هذه القوانين والتشريعات دون الكشف عن الواقع الإجتماعى الفعلي للمرأة كما تعيشه بالفعل .

8- أغلب الدراسات التي أجريت وتناولت قضايا المرأة ذات طابع نظري ولم تعكس تقدماً منهجياً ملحوظاً .

9- اهتمت دراسات عديدة بالتعرف على معوقات مشاركة المرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة في صنع القرارات والمشاركة السياسية والاجتماعية لتقديم رؤية متعمقة حول أوضاع المرأة في هذين المجالين

واعتمدت على التحليل الكمي للبيانات التي تم جميعها باستخدام استمارات الاستبيان.

10- اهتمت الدراسات السابقة بإيضاح مفهوم التمييز ضد المرأة وأبرزت أشكال عدة ومظاهر متنوعة للتمييز ضد المرأة ، وتعد قضية التمييز ضد المرأة بصفة عامة والعنف الممارس ضد المرأة والمرأة الريفية بصفة خاصة من أكثر الموضوعات تناولاً ، استعانت فيها الدراسات السابقة بأساليب وطرق منهجية متنوعة ، واعتمد أغلبها على الملاحظة والإخباريين والمسح الإجتماعى بطريقة العينة ، كما استعان بعضها بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن .

11- أكدت الدراسات السابقة على أن الشريعة الإسلامية أقرت جميع حقوق المرأة ، وكان لها السبق في ذلك ، أما القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لاحقة لها ، وإن تعارضت الشريعة الإسلامية مع بعض الاتفاقيات أو المواثيق الدولية التي تنادى بالمساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ، وبالتالي يجب أن تركز دراسات المرأة على الاتجاه المحافظ وتبعد عن الاتجاه المتطرف ، حتى تكون أكثر واقعية .

12- أوضحت بعض الدراسات أن الفهم غير الصحيح والتفسيرات الخاطئة لتعاليم الدين المتعلقة بقضايا وأمور المرأة ، عاملاً هاماً في أبراز أشكال التمييز في المجتمع ، قد أسهمت في تكوين اتجاه سلبي نحو المرأة وبشكل عام يمكن القول أن دراسات التمييز ضد المرأة وبصفة خاصة الدراسات التي ركزت على العنف ، تعد من أكثر دراسات قضايا المرأة وخاصة المرأة الريفية تعبيراً عن الواقع الإجتماعي للمرأة الريفية ، لأنها اعتمدت على دراسات ميدانية وتحليلات كمية بعيداً عن التحليلات الذاتية .

وبعد مراجعة الأطر النظرية والدراسات السابقة ، أمكن الاستفادة منها في تكوين الخلفية النظرية ، والرؤية المنهجية وتحديد المتغيرات ذات الصلة بظاهرة التمييز ضد المرأة الريفية ، ومن ثم يمكن صياغة الفروض البحثية على النحو التالي : تسهم متغيرات الدراسة المستقلة كل على حده في تفسير التباين الكلى للتمييز ضد المرأة الريفية .

الطريقة البحثية

اولا : الشاملة وطريقة اختيار العينـة

أ) شاملـة البحث

أجريت هذه الدراسة في محافظة المنوفية ، وتمثلت شاملة البحث الحالي في ربات الأسر الريفية بقريتي جنزور مركز بركة السبع والعراقية مركز الشهداء بمحافظة المنوفية ، حيث تم اختيار مركزي بركة السبع والشهداء بطريقة عشوائية ، ومن كل مركز تم اختيار قرية بنفس الطريقة ووقع الاختيار على قريتي جنزور والعراقية ، وقد بلغ عدد الأسر في قرية جنزور 5773 أسرة ، وفى قرية العراقية 3436 أسرة (بيان السكان التقديري لعام 2016 ، محافظة المنوفية) .

ب) طريقة اختيار العينة

تم تحديد حجم العينة باستخدام معادلة Yamane (العزبى ، 2017)

$$n = \frac{N}{1+[N(e)^2]}$$

حيث أن n حجم العينة ، N حجم الشاملة ، e مستوى الدقة وبتطبيق المعادلة السابقة يصبح حجم العينة بقرية جنزور كما يلى :

$$n = \frac{5773}{1+[5773\ (08)^2]} = \text{ربة أسرة } 152$$

وتم زيادة حجم العينة إلى 175 ربة أسرة . أما قرية العراقية

$$n = \frac{3436}{1+[3436\ (08)^2]}$$

وبالتالي يكون حجم العينة 150 ربة أسرة ، تم زيادة حجم العينة إلى 175 ربة أسرة أيضا تحسباً لاحتمال عدم الوصول إلى بعض أفراد العينة أو عدم ملائمة بعض استمارات الاستبيان . وتم حساب فترة المعاينة بالنسبة للقرية الأولى 5773 ÷ 175 = 33 أسرة تقريباً ، أما القرية الثانية كانت فترة المعاينة تساوى 3436 ÷ 175 = 20 أسرة تقريباً ، واختيرت أول أسرة بطريقة عشوائية ثم ترك مسافة المعاينة واختيرت الأسرة التالية لها وهكذا ، حتى تم الحصول على العينة المطلوبة ، والتي تنطبق عليها الشروط وفى حالة عدم توفر الشروط في الأسرة التي تم اختيارها تؤخذ السابقة أو التالية لها في الترتيب ، وهكذا حتى تم اكتمال حجم العينة المطلوب من ربات أسر القريتين وبلغ قوامها 350 مبحوثة .

ثالثا : جمع وتحليل البيانات

استخدم الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات ، حيث أعدت استمارة الاستبيان منسقة مع الأهداف البحثية والمستوى التعليمي والخلفية المعرفية للمبحوثات ، وقد مرت بعدة مراحل بدءاً بإجراء الاختبار المبدئي على 30 أسرة مبحوثة من قرية طنبدى ومن خارج القريتين ، وتم تدقيقها وإعدادها في صورتها النهائية ، وقد استغرقت عملية جمع البيانات قرابة الأربعة أشهر من مايو حتى منتصف أغسطس 2019 .

استخدمت عدة مقاييس وأساليب إحصائية لتحليل البيانات بعضها وصفياً والأطر استدلالياً مثل : التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، معامل الارتباط البسيط لبيرسون والتحليل الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد Step-wise ، كما استخدمت الدرجات المعيارية Z. scores والدرجات التائية T.scores في معايرة وتكوين بعض المتغيرات المركبة وذلك لاختلاف وحدات القياس ، فضلا عن استخدام معامل الثبات بطريقة الفاكرونباخ لقياس ثبات بعض المقاييس المستخدمة في الدراسة .

رابعًا : المتغيرات البحثية وكيفية قياسها

تحقيقا لأهداف الدراسة يتناول هذا الجزء وصفًا للمتغيرات البحثية المستخدمة في الدراسة وكيفية قياسها.

أ- المتغيرات المستقلة

اشتملت الدراسة علي ثمانية عشر متغيراً مستقلاً وفيما يلي تفاصيل القياس لكل منها:

1- **السن:** ويقصد به سن المرأة الريفية من وقت الميلاد حتي تاريخ جمع البيانات ويعبر عنه بقيمة رقمية. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير 41.16 سنة والانحراف المعياري 8.68 سنة والمدى 24 سنة .

2- **الحالة الاجتماعية:** ويقصد به حالة المرأة الريفية وقت جمع البيانات من حيث كونها (متزوجة، أرملة، مطلقة) أعطيت الأوزان الرقمية (3،2،1) علي الترتيب.

3- **الحالة التعليمية:** ويقصد بها المستوي التعليمي للفرد وقسمت إلي سبع فئات (أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، شهادة متوسطة، جامعي، فوق الجامعي) أعطيت الأوزان (1،2،3،4،5،6،7) علي الترتيب. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير 41.16 سنة والانحراف المعياري 8.68 سنة والمد 24 سنة .

4- **الحالة العملية:** ويقصد بها عمل المراة وقسمت إلي فئتين (تعمل، لا تعمل) أعطيت الأوزان (2،1) علي الترتيب.

5- **الدخل:** ويقصد به إجمالي الإيرادات النقدية للأسرة مقدرا بالجنية المصري شهرياً وذلك وقت جمع البيانات. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير 2074.8 جنيها والانحراف المعياري 915.96 جنيها والمدى 1200 جنيها .

6- **مستوي المعيشة:** ويقصد به المستوى المعيشي والاجتماعي للمبحوثة من حيث: **(أ) حالة المسكن :** ملكية المسكن: إذا كان مسكن الأسرة (ملك خاص، مشاركة، إيجار) أعطيت الأوزان (3،2،1) علي الترتيب. مساحة المنزل: إذا كان المسكن مبني علي (أقل من 100 متر) ، (100-200 متر)، (أكثر من 200 متر) أعطيت الأوزان (1،2،3) علي الترتيب.عدد الأدوار: إذا كان المنزل مكون من (دور واحد، دورين، أكثر من دورين) أعطيت الأوزان (1،2،3) علي الترتيب. مواد البناء للمنزل: إذا كان المنزل مادة بناء الحائط (الطوب اللبن، الطوب الأبيض، الطوب الأحمر) أعطيت الأوزان (1،2،3) علي الترتيب. سقف المنزل: إذا كان نوع سقف المنزل (معرش،عروق خشب وألواح، خرسانة مسلحة) أعطيت الأوزان (1،2،3) علي الترتيب. عدد الغرف: إذا كان المنزل يتكون من (غرفة، غرفتين،أكثر من غرفتين) أعطيت الأوزان (1،2،3) علي الترتيب.طلاء الجدران: إذا كان طلاء الجدران (علي المحارة، جير، بلاستيك، زيت) أعطيت الأوزان (1،2،3،4) علي الترتيب. الأرضية: إذا كانت أرضية المنزل (طينية، أسمنتية، كسر سيراميك، بلاط، براميك) أعطيت الأوزان (1،2،3،4،5) علي الترتيب.الشبابيك: إذا كانت معظم الشبابيك بالمنزل (شيش،زجاج،سلك،حديد،ألوميتال)أعطيت الأوزان (1،2،3،4،5) علي الترتيب.مصدر المياه بالمسكن: إذا كان مصدر المياه بالمسكن (طلمبة أو حنفية عامة، حنفية من الشبكة، شبكة مياه نقية بالمنزل) أعطيت الأوزان (1،2،3) علي الترتيب. مصدر الإضاءة بالمنزل: إذا كان مصدر الإضاءة بالمنزل (كلوب غاز، موتور كهرباء، كهرباء من الشبكة) أعطيت الأوزان (1،2،3) علي الترتيب.الصرف الصحي: إذا كان نوع الصرف الصحي (في الترعة، في الترنش، شبكة صرف صحي) أعطيت الأوزان (1،2،3) علي الترتيب.المرحاض: إذا كان نوع المرحاض (بلدي، إفرنجي، بلدي وإفرنجي) أعطيت الأوزان

(3،2،1) علي الترتيب. مكان الطهي: إذا مكان الطهي (في أي مكان في المنزل، مطبخ مستقل) أعطيت الأوزان (2،1) علي الترتيب.حظيرة الماشية: إذا كان مكانها (خارج المنزل، داخل المنزل، لا يوجد) أعطيت الأوزان (3،2،1) علي الترتيب. وبجمع الدرجات التي حصلت عليها المرأة الريفية في كافة بنود القياس السابقة يكون الناتج معبراً عن الدرجة الكلية لحالة مسكن المبحوثة.

(أ) **ملكية الأجهزة المنزلية :** ويقصد بها ما تحوزه الأسرة المبحوثة من أجهزة منزلية وتم إعطاءها أوزان وفقا للقيمة المادية لكل جهاز. وتم تقدير الأوزان علي النحو التالي: أعطيت درجة واحدة لكل جهاز من الأجهزة التالية (شعلة، شفاط، راديو، مكواة، تسجيل، دش). وأعطيت درجتان لكل جهاز من الأجهزة التالية (مروحة، خلاط، تليفون أرضي، موبايل، فرن غاز، ماكينة خياطة). وأعطيت ثلاث درجات لكل جهاز من الأجهزة التالية (مكنسة كهر بائية، غسالة، بوتاجاز، تليفزيون، كمبيوتر، سخان). وأعطيت أربع درجات لكل جهاز من الأجهزة التالية (تكييف، ديب فريزر، ميكروويف، فيديو، لاب توب، ثلاجة). وبجمع الدرجات التي حصلت عليها المرأة الريفية في كافة بنود القياس السابقة يكون الناتج معبراً عن الدرجة الكلية لحيازة أسرتها علي الأجهزة المنزلية.

وتم عمل معايرة للسكن والأجهزة المنزلية وتحويلها من درجات معيارية إلي درجات تائية حتي يكون هناك مقياس ثابت لهما من خلال المعادلة التالية :

$$Z(\text{ Standard Score }) = X\text{-}M\ /S$$

$$T - Score = 10\,z + 50$$

حيث X هي قيمة المفردة، وM المتوسط الحسابي، وS هي الانحراف المعياري للمتغير المراد معايرة قيمته. (علام، 1985).

7- **الحيازة الزراعية :** ويقصد بها ما إذا كانت الأسرة لديها حيازة زراعية (ملك، مشاركة، إيجار، لا) وتم التعبير عنها برقم خام تبعا لعدد القراريط التي في حيازتها. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير100.95 درجة والانحراف المعياري 18.09 درجة والمدى 24 درجة .

8- **الانفتاح الثقافي** : ويقصد به مدي مواظبة المرأة الريفية المبحوثة علي مشاهدة التليفزيون، مشاهدة البرامج الريفية، مشاهدة برامج المرأة، الاستماع لبرامج المرأة في الراديو، قراءة الجرائد اليومية، الاستماع إلي أحد يقرأ الجرائد، حضور الندوات الثقافية، حضور الندوات السياسية، حضور الندوات الدينية، الدخول علي مواقع التواصل الاجتماعي، تم قياس استجابة المرأة المبحوثة علي مقياس رباعي (كثيرًا ، أحيانًا، نادرًا، لا) أعطيت لها الدرجات (4،3،2،1) علي الترتيب ثم حسبت درجة لكل مبحوثة من خلال مجموع المقياس ككل والدرجة الكلية تعبر عن الانفتاح الثقافي. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير25.39 درجة والانحراف المعياري 6.68 درجة والمدى 9 درجات .

9- **الانفتاح الجغرافي** : ويقصد به مدي تردد المرأة الريفية المبحوثة علي (القري المجاورة، عاصمة المركز، عاصمة المحافظة، محافظات أخري، خارج الجمهورية) وقيست استجابة المرأة الريفية المبحوثة علي مقياس رباعي (كثيرًا، أحيانًا، نادرًا، لا) أعطيت لها الدرجات (4،3،2،1) علي الترتيب ثم حسبت درجة لكل مبحوثة من خلال مجموع المقياس ككل والدرجة الكلية تعبر عن الانفتاح الجغرافي. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير13.17 درجة والانحراف المعياري 3.03 درجة والمدى 5 درجات .

10- **المشاركة الاجتماعية غير الرسمية** : ويقصد به درجة مشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة التالية: المشاركة في الأفراح والمناسبات السعيدة للأقارب - المشاركة في الأفراح والمناسبات السعيدة للجيران - المشاركة في الأفراح والمناسبات السعيدة لأهل القرية عموما ، تقديم واجب العزاء للأقارب والجيران ، تبادل الأدوات المنزلية مع الجيران من نساء القرية ، تبادل الزيارات مع الأهل والأصدقاء والجيران ، زيارة المرضي ، المشاركة في مشروعات الجهود الذاتية بالقرية ، وكانت الاستجابة (كثيرًا، أحيانًا، نادرًا، لا) وأعطيت الدرجات (4،3،2،1) ،والدرجة الكلية تعبر عن درجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير25.28 درجة والانحراف المعياري 4.20 درجة والمدى 5 درجات .

11- **السلوك القيادي** : ويقصد به درجة أخذ رأي المرأة في العبارات الآتية: (زواج أولادهم، تعليم أولادهم، المشاركة في المشروعات التطوعية بالقرية، شراء أو بيع أطيان أو عقارات، كيفية الحصول علي قرض لإقامة مشروع صغير، حل المشاكل بين الجيران، واسطة خير بين أي رجل وزوجته يحدث بينهما مشاكل عائلية) وقيست استجابة المرأة الريفية المبحوثة علي مقياس(كثيرًا، أحيانًا، نادرًا، لا) أعطيت الدرجات (4،3،2،1) ثم حسبت درجة لكل مبحوثة من خلال مجموع المقياس ككل والدرجة الكلية تعبر عن درجة قيادة الرأي. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير13.95 درجة والانحراف المعياري 4.40درجة والمدى 6 درجات .

12- **الانتماء إلى المجتمع المحلي** : ويقصد بها درجة انتماء المرأة الريفية المبحوثة للمجتمع المحلي وتم قياسه بمقياس مكون خمسة عشر عبارة اتجاهية (ايجابية وسلبية) هي: القرية هي أحسن مكان بالنسبة لي ، يحزنني سماع أو رؤية أي شئ يسئ إلي القرية ، الواحدة لازم تعيش في القرية عشان تندفن فيها ، الواحدة لازم ترجع لبلدها مهما طال الزمن ، أفضل مغادرة القرية إلي مكان آخر إذا سمحت الفرصة ، الواحدة ما تسبش بلدها إلا مضطرة ، الواحدة لو لقيت فرصة تسيب البلد كانت سابتها ، نادرا لما تلاقي حد في البلد بيهتم بنظافتها ، الناس هنا بتحب البلد ومبتسيبهاش ، من الصعب إن أجد مكان أعيش فيه أحسن من قريتي ، يزعجني تصرفات الآخرين التي تسئ لسمعة قريتي ، الواحدة هنا في القرية بتحس بالأمن والأمان ، الواحدة بتحس ان البلد دي مش بلدها، أتمني إن أولادي يتجوزا ويعيشوا في القرية ، أعطيت كل عبارة ثلاث استجابات هي (موافقة، محايدة، غير موافقة) أعطيت الدرجات (3،2،1) علي الترتيب إذا كانت العبارة إيجابية، أعطيت الدرجات (3،2،1) علي الترتيب إذا كانت العبارة سلبية ، ثم قدرت درجة ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ فوجد أنها (0.76)، ويمثل مجموع هذه الاستجابات الدرجة الكلية للانتماء إلى المجتمع المحلى . وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير37.31 درجة والانحراف المعياري 4.36 درجة والمدى النظري 10 درجات .

13- **مستوي الطموح :**ويقصد به الآمال والأهداف التي تأمل المرأة الريفية تحقيقها. وتم قياسه بمقياس مكون من ثلاثة عشر عبارة هي: الواحدة لو جالها فرصه يحسن مستواها التعليمي في أي سن ميسيبهاش ، لو فيه فرصة عمل كويسة فيها مسئوليات كثيرة أرفضها ، لو الأولاد عجبهم حاجة جديدة في إعلانات التليفزيون أشتريها علي طول ، كفاية البنت تقرا وتكتب لأن مسيرها لبيت زوجها ، أحب أعلم أولادي الصبيان والبنات تعليم عالي ، أؤمن بالمثل اللي بيقول من فات قديمه تاه ، لو معايا فلوس أستثمرها في مشروع جديد أو أي حاجة مفيدة ، لو فشلت في أي حاجة المفروض ما أكررهاش ثاني ، أحب أسأل عن الجديد في أي حاجه دايما وأجربها ، أؤمن بالمثل اللي بيقول عصفور في اليد ولا عشرة علي الشجرة ، أتمني أن أولادي يكملوا تعليمهم حتي الجامعة ، الواحدة تضحي النهارده عشان ولادها يعيشوا من بعدها ، أنا شايفة إن حياتي كده عجباني ومش عايزه أغيرها ، وأعطيت كل عبارة ثلاث استجابات هي (موافقة، محايدة، غير موافقة) أعطيت الدرجات (3،2،1) علي الترتيب إذا كانت العبارة إيجابية، أعطيت الدرجات (1،2،3) علي الترتيب إذا كانت العبارة سلبية ، ثم قدرت درجة ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ فوجد أنها (0.79)، ويمثل مجموع هذه الاستجابات الدرجة الكلية عن مستوي الطموح. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير29.04 درجة والانحراف المعياري 3.15 درجة والمدى النظري 9 درجات .

14- **التخطيط المستقبلي للأسرة :** ويقصد به رؤية المرأة الريفية بما يحدث في المستقبل وقدرتها على التخطيط لمستقبل الأسرة . وتم قياسه بمقياس مكون من سبعة عبارات هي: التخطيط في الحياة هو أساس النجاح ، مفيش أحسن من اللي بيمشيها بالبركة ، احسب كل صغيره وكبيرة في حياتي ، لو فكرت في كل حاجه بيقي مش ها عمل حاجه ، لازم الواحد يفكر في كل حاجه قبل ما يعملها ، ما أحبش أضيع وقتي في التخطيط لحياتي ، بأحب اعمل ميزانية للبيت عشان نمشي عليها ،وأعطيت كل عبارة ثلاث استجابات (موافقة، محايدة، غير موافقة)، أعطيت الدرجات (3،2،1) علي الترتيب إذا كانت العبارة إيجابية ،والدرجات (1،2،3) علي الترتيب إذا كانت العبارة سلبية ، ثم قدرت درجة ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ فوجد أنها (0.81)، ويمثل مجموع هذه الاستجابات الدرجة الكلية عن درجة التخطيط لمستقبل الأسرة . وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير14.38 درجة والانحراف المعياري 2.51 درجة والمدى النظري 5 درجات .

15- **القوامة والمسئولية الاجتماعية** : ويقصد به الحقوق والواجبات التي تقوم بها المرأة الريفية وقدرتها على تحمل المسئولية . وتم قياسه بمقياس مكون من ثلاثة عشر عبارة وهي: للزوج أن يفرض سيطرته علي أسرته بدون نقاش ، للرجل اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة منفردا ، علي الزوجة مساعدة زوجها في تحمل نفقات الأسرة ، الزوجة غير مكلفه بالإنفاق علي

الأسرة حتي لو كان ليها دخل ، مشاركة الزوجة العاملة في الإنفاق علي الأسرة واجب ، عمل الزوجة خارج المنزل يلزم الزوج مشاركتها في الأعمال المنزلية، قيام الزوج بالأعمال المنزلية يتنافى مع وضع الرجل الشرقي، علي الزوج أن يشارك المرأة في الأعمال المنزلية وان كانت غير عامله ، القيام بالأعمال المنزلية من أهم ادوار الزوجة فقط ، علي الزوج مشاركة الزوجة في تجهيز مائدة الطعام ، لو زوجي سافر أنا مستعدة أتحمل المسئولية كاملة ، شراء مستلزمات المنزل من البقال من أهم ادوار الزوج ، لا مانع من قيام الزوج بالمساعدة فى أعمال الغسيل وطبخ الطعام .وأعطيت كل عبارة ثلاث استجابات هي (موافقة، محايدة، غير موافقة)، أعطيت الدرجات (3،2،1) علي الترتيب إذا كانت العبارة إيجابية)،وأعطيت الدرجات (1،2،3) علي الترتيب إذا كانت العبارة سلبية ، ثم قدرت درجة ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ وبلغت (0.86)،ويمثل مجموع هذه الاستجابات الدرجة الكلية للقوامة والمسئولية الاجتماعية. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير28.92 درجة والانحراف المعياري 3.02 درجة والمدى 11 درجة .

16- الاتجاه نحو الدافعية للإنجاز :ويقصد به رغبة المرأة الريفية المبحوثة في القيام بعمل جيد والنجاح في ذلك العمل. وتم قياسها بمقياس مكون من ست عبارات وهي: اشعر بالإحباط لما بفشل في حل بعض المشكلات المتعلقة بأحد أفراد أسرتي ، يبقي عادة عندي رغبة قوية لأداء الأعمال الصعبة، كثيرا ما أؤجل عمل اليوم إلي بكره ،أكون راضية لما أوصل لنتيجة كويسة، أكون مضايقة لما يمر الوقت من غير ما اعمل حاجة مفيدة ، أفضل بذل أقصي جهد لتحقيق أهدافي مهما كانت الصعوبات ، أعطيت كل عبارة ثلاث استجابات (موافقة، محايدة، غير موافقة) وأعطيت الدرجات (3،2،1) علي الترتيب إذا كانت العبارة إيجابية، وأعطيت الدرجات (1،2،3) علي الترتيب إذا كانت العبارة سلبية ، ثم قدرت درجة ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ فوجد أنها (0.79)، ويمثل مجموع هذه الاستجابات الدرجة الكلية الدافعية للإنجاز. وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المتغير15.23 درجة والانحراف المعياري 1.62 درجة والمدى النظري 4 درجات .

ب : المتغير التابع

التميز النوعي ضد المرأة الريفية : ويمثل المتغير التابع الرئيسي للبحث الحالي ، ويعبر عن مدى شعور المرأة الريفية (المبحوثة) بالتمييز في ست من مظاهر التمييز ضد المرأة وهى الزواج المبكر ، عدم المطالبة أو الحرمان من الميراث ، الزواج الاجبارى ، عدم الاستقلالية في الحياة الزوجية ، عمل المرأة ، العنف ضد المرأة . وتم قياس هذا المتغير من خلال جمع درجات الأبعاد الستة السابقة بعد معايرتها ، وتحويل الدرجات الخام إلى درجات معيارية باستخدام Z. Scores تم تحويل الدرجات المعيارية إلى درجات تائية باستخدام T. Scores .

خامسا : وصف عينة الدراسة

1- **السن** : أشارت البيانات الواردة في جدول (1) إلى أن 41.43% من المبحوثات يقعن في الفئة العمرية الأولى وبلغ عددهن 145 مبحوثة ، 30.57% من المبحوثات في الفئة العمرية الثانية وبلغ عددهن 107 مبحوثة ، 28% من المبحوثات في الفئة العمرية الثالثة وبلغ عددهن 98 مبحوثة ، وبالتالي فأغلب المبحوثات يقعن في الفئة العمرية الأولى .

2- **الحالة الاجتماعية** : يتضح من بيانات جدول (1) أن 61.7% من المبحوثات متزوجات وبلغ عددهن 216 مبحوثة ، وأن 11.7% منهن مطلقات ، وبلغ عددهن 41 مبحوثة ، وأن 26.6% منهن أرامل وبلغ عددهن 93 مبحوثة ، ومن ثم فأغلب المبحوثات في فئة المتزوجات .

3- **الحالة العملية** : أشارت بيانات جدول (1) أن 52.9% من المبحوثات لا يعملن ، وبلغ عددهن 185 مبحوثة ، مقابل 47.1% من المبحوثات يعملن وبلغ عددهن 165 مبحوثة .

4- **الحالة التعليمية** : يعرض جدول (1) توزيع المبحوثات وفقاً للحالة التعليمية ، حيث أشارت النتائج أن 6% من المبحوثات أميات ، و 4.9% منهن في فئة يقرأن ويكتبن ، و 5,7% تعليم ابتدائي ، 6% تعليم اعدادى ، 2.9% ثانوي ، 37.7% دبلوم فني ، 36.9% تعليم جامعي ، ويتضح أن غالبية المبحوثات حاصلات على دبلوم فني أو تعليم جامعي .

5- دخل الأسرة : تشير بيانات جدول (1) أن 67.7% من المبحوثات في فئة الدخل المنخفض وبلغ عددهن 237 مبحوثة ، و 25.7% منهن في فئة الدخل المتوسط وبلغ عددهن 90 مبحوثة ، وأن 6.6% من المبحوثات فئة الدخل المرتفع ، وبلغ عددهن 23 مبحوثة .

6- مستوى المعيشة : بتوزيع المبحوثات وفقاً لمستوى معيشتهن ، تبين من بيانات جدول (1) أن 30.9% من المبحوثات ذوات مستوى معيشي منخفض وبلغ عددهن 108 مبحوثة ، وأن 42.8% ذوات مستوى معيشي متوسط ، وبلغ عددهن 150 مبحوثة ، مقابل 26.3% ذوات مستوى معيشي مرتفع ، وبلغ عددهن 92 مبحوثة .

7- الحيازة الزراعية : تشير بيانات جدول (1) إلى أن 76.6% من المبحوثات ذوات حيازة زراعية منخفضة ، وبلغ عددهن 268 مبحوثة ، وأن 15.4% منهن ذوات حيازة زراعية متوسطة ، وبلغ عددهن 54 مبحوثة ، و 8 % ذوات حيازة زراعية كبيرة ، وبلغ عددهن 28 مبحوثة .

8- الانفتاح الجغرافي : تشير بيانات جدول (1) إلى أن 43.4% من المبحوثات في الفئة الأولى ذات الانفتاح الجغرافي المنخفض ، وبلغ عددهن 152 مبحوثة ، وأن 41.5% منهن ذوات مستوى متوسط ، وبلغ عددهن 145 مبحوثة ، مقابل 15.1% من المبحوثات ذوات انفتاح جغرافي مرتفع ، وبلغ عددهن 53 مبحوثة .

9- الانفتاح الثقافي : بتوزيع المبحوثات وفقاً لمتغير الانفتاح الثقافي (جدول 1) تبين أن 42.3% منهن لديهن مستوى انفتاح ثقافي منخفض ، وبلغ عددهن 148 مبحوثة ، وأن 45.4% لديهن مستوى متوسط ، وبلغ عددهن 159 مبحوثة ، في حين أن 12.3% لديهن مستوى مرتفع .

10- السلوك القيادي : يعرض جدول (1) توزيع المبحوثات وفقاً لمتغير السلوك القيادي ، وأتضح أن 42.3% من المبحوثات لديهن مستوى منخفض ، وبلغ عددهن 176 مبحوثة ، وأن 50.3% منهن لديهن مستوى متوسط ، وبلغ عددهن 148 مبحوثة ، وأن 7.4% منهن لديهن مستوى مرتفع ، وبالتالي نجد أن نصف العينة في الفئة ذات المستوى المتوسط من السلوك القيادي .

11- المشاركة الاجتماعية : بتوزيع المبحوثات وفقاً لمتغير المشاركة الاجتماعية (جدول 1) ، قد تبين أن 29.7% منهن ذوات مستوى منخفض ، وبلغ عددهن 104 مبحوثة ، و 45.2% لديهن مستوى متوسط ، وبلغ عددهن 158 مبحوثة ، مقابل 25.1% منهن ذوات مستوى مشاركة اجتماعية مرتفع ، وبلغ عددهن 88 مبحوثة وبالتالي يتضح أن غالبية المبحوثات ذات مستوى مشاركة اجتماعية متوسط .

12- مستوى الطموح : بتوزيع المبحوثات وفقاً لمستوى الطموح ، تبين أن 4.9% من المبحوثات لديهن مستوى طموح منخفض ، وبلغ عددهن 17 مبحوثة ، وأن 76.5% من المبحوثات لديهن مستوى متوسط ، وبلغ عددهن 268 مبحوثة ، مقابل 18.6% من المبحوثات لديهن مستوى مرتفع ، وبالتالي يتضح أن غالبية المبحوثات لديهن مستوى طموح متوسط .

13- الرضا عن الحياة بالقرية : بتوزيع المبحوثات وفقاً لمستوى الانتماء للمجتمع المحلى ، أشارت البيانات (جدول 1) إلى أن 8% من المبحوثات كان مستوى انتمائهن للمجتمع المحلى منخفض ، وبلغ عددهن 28 مبحوثة ، وأن 46.9% مستوى انتمائهن متوسط ، وبلغ عددهن 164 مبحوثة ، وأن 45.1% مستوى انتمائهن ، وبلغ عددهن 158 مبحوثة ، وبالتالي نجد أن المبحوثات كان مستوى رضاهن بالحياة في القرية ما بين المتوسط والمرتفع .

14- القوامة وتحمل المسئولية : بتوزيع المبحوثات وفقاً لمتغير القوامة وتحمل المسئولية ، أشارت بيانات جدول (1) إلى أن 3.1% من المبحوثات كان المستوى منخفض ، وبلغ عددهن 11 مبحوثة ، وأن 78.9% من المبحوثات ذوات مستوى متوسط ، وبلغ عددهن 276 مبحوثة ، و 18% منهن ذوات مستوى مرتفع ، وبلغ عددهن 63 مبحوثة . وبالتالي فإن أغلب المبحوثات يمتلكن القوامة والقدرة على تحمل المسئولية .

15- التخطيط المستقبلي للأسرة : توضح بيانات جدول (1) أن 35.7% من المبحوثات كان مستوى التخطيط المستقبلي للأسرة لديهن منخفض ، وبلغ عددهن 125 مبحوثة ، و 58.3% من المبحوثات مستواهن متوسط ، وبلغ عددهن 204 مبحوثة ، مقابل 6% ذوات مستوى مرتفع ، وبلغ عددهن 21 مبحوثة . وبالتالي فأغلب المبحوثات في الفئة ذات المستوى المتوسط.

16- الاتجاه نحو الدافعية للإنجاز : أشارت البيانات الواردة بجدول (1) ، أن 1.7% من المبحوثات كان إتجاهن نحوالدافعية للانحاز منخفض ، وبلغ عددهن 6مبحوثات فقط ، وأن 30.3% منهن ذوات مستوى متوسط ، وبلغ عددهن 106 مبحوثة ، و 68% من المبحوثات كان مستوى الاتجاه نحو الإنجاز مرتفع .

جدول 1.توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمتغيرات الدراسة.

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية (%)	المتغيرات	العدد	النسبة المئوية (%)
1- السن			9- الانفتاح الثقافي		
فئة عمرية أولى (30 – 38)	145	41.43	منخفض (14 – 23)	148	42.3
فئة عمرية ثانية (39 – 46)	107	30.57	متوسط (24 – 33)	159	45.4
فئة عمرية ثالثة (47– 54)	98	28	مرتفع (34 – 42)	43	12.3
المجموع	350	100	المجموع	350	100
2- الحالة الاجتماعية			10- السلوك القيادي		
متزوجة	216	61.7	منخفض (7 – 13)	176	42.3
مطلقة	41	11.7	متوسط (14 – 19)	148	50.3
أرملة	93	26.6	مرتفع (20 – 25)	26	7.4
المجموع	350	100	المجموع	350	100
3- الحالة المهنية			11- المشاركة الاجتماعية		
تعمل	165	47.1	منخفض (18 – 23)	104	29.7
لا تعمل	185	52.9	متوسط (24 – 28)	176	50.3
المجموع	350	100	مرتفع (29 – 33)	70	20
4- الحالة التعليمية			المجموع	350	100
أمي	21	6	12- مستوى الطموح		
يقرأ ويكتب	17	4.9	منخفض (13 – 22)	17	4.9
ابتدائى	20	5.7	متوسط (23 – 31)	268	76.5
اعدادى	21	6	مرتفع (32 – 39)	65	18.6
ثانوى	10	2.9	المجموع	350	100
دبلوم	132	37.7	13- الانتماء للمجتمع المحلى		
جامعى	129	36.9	منخفض (15 – 25)	8	2.3
المجموع	350	100	متوسط (26 – 35)	101	28.8
5- الدخل الشهرى للأسرة			مرتفع (36 – 45)	241	68.9
منخفض (1200 – 2400)	237	67.7	المجموع	350	100
متوسط (-)	90	25.7	14- القوامة والمسئولية		
مرتفع (-)	23	6.6	منخفض (13 – 21)	11	3.1
المجموع	350	100	متوسط (22 – 31)	276	78.9
6- مستوى المعيشة			مرتفع (32 – 39)	63	18
منخفض (64.3 – 88.81)	108	30.9	المجموع	350	100
متوسط (89.02 – 114.98)	150	42.8	15- التخطيط للمستقبل		
مرتفع (115.98 – 138.4)	92	26.3	منخفض (7 – 13)	125	35.7
المجموع	350	100	متوسط (14 – 18)	204	58.3
7- حجم الحيازة الزراعية			مرتفع (19 – 21)	21	6
منخفض (16 – 42)	267	76.6	المجموع	350	100
متوسط (43 – 69)	54	15.4	16- الاتجاه نحو الدافعية للانجاز		
مرتفع (70 – 96)	28	8	منخفض (6 – 10)	6	1.7
المجموع	350	100	متوسط (11 – 14)	106	30.3
8- الانفتاح الجغرافى			مرتفع (15 – 18)	238	68
منخفض (8 – 12)	152	43.4	المجموع	350	100
متوسط (13 – 17)	145	41.5			
مرتفع (18 – 20)	53	15.1			
المجموع	350	100			

جمعت وحسبت من البيانات الميزانية

الفروض الإحصائية

يمكن صياغة الفروض الإحصائية على النحو التالي : لا تسهم أي من متغيرات الدراسة المستقلة كل على حده في تفسير التباين الكلى للتمييز ضد المرأة الريفية .

النتائج و المناقشات

النتائـج

ينتظم عرض النتائج وفقا لتحقيق أهداف الدراسة أولاً في تناول مستوى الشعور بالتمييز في كل مظهر من مظاهر التمييز المدروسة ، ثم مستوى الشعور بالتمييز الكلى في المظاهر المدروسة مجتمعه ، ويليه وصفاً لطبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية للمعاناة من مظاهرالتمييزضد المراة الريفية . وينتهي عرض النتائج بتحديد المتغيرات الأكثر إسهاماً في تفسير التباين الكلى في درجة الشعور بالتمييز ضد المرأة .

أولا : مستوى الشعوربالمعاناة من التمييز في كل مظهر من مظاهر التمييز المدروسة ضد المرأة الريفية .

1) الشعور بالمعاناة من التمييز في الزواج المبكر

ويقصد به الزواج في سن مبكرة قبل أن تكون الفتاة مستعدة جسدياً وفسيولوجياً ونفسياً لتحمل مسئوليات الزواج مما قد يحرم الفتاة من تحقيق فرص وآمال كثيرة إذا ما تعرضت للزواج . وتم قياسه من خلال عشر عبارات تعكس معاناة المبحوثة بالتمييز ضد المرأة بالزواج المبكر تمثلت في : الزواج المبكر مرتبط بالعادات والتقاليد في البلد ، تأخر سن الزواج يقلل من قيمة البنت ، الزواج المبكر يخلى الواحدة ما تقدرش تأخذ قرار سليم داخل أسرتها ، يخلى الواحدة تشيل المسئولية بدري ، يحرم البنت من حاجات كثير كانت ممكن تحققها ، بيكون سبب في مشاكل صحية كتير تتعرض لها البنت ، أجبرني والدي على الزواج في سن مبكر ، مساعدة الأسرة وتخفيف الحمل على الأب ، فرصة لإنجاب أطفال سند الأسرة ومصدر للرزق ، الزواج المبكر للبنت يقيد حريتها ، وكانت الاستجابة بدرجة كبيرة ، متوسطة ، قليلة ، ومنعدمة ، وأعطيت الدرجات 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب . وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد 28.33 والانحراف المعياري 10.76 والمدى 30 درجة . وبتوزيع المبحوثات وفقاً لمستوى الشعور بالمعاناة من الزواج المبكر (جدول 2) ، وجد أن 32.9% من المبحوثات ذوات مستوى منخفض وبلغ عددهن 115 مبحوثة ، و 25.7% ذوات مستوى معاناة متوسط ، وبلغ عددهن 90 مبحوثة ، في حين أن 41.4% كان مستوى معاناتهن مرتفع ، وبلغ عددهن 145 مبحوثة ، وبالتالي فأغلب المبحوثات لديهن مستوى معاناة مرتفع من التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالزواج المبكر .

2) الشعور بالمعاناة من التمييز في الزواج الاجبارى

ويقصد به الإجبار والإكراه على الزواج دون أخذ رأى البنت في اختيار شريك الحياة ، وتم قياسه بتوجيه ثمان عبارات وهى : أجبرت على الزواج دون رغبه منى ،إجبار البنت على الزواج جهل من الأسرة ،الأسرة تجبر البنت على الزواج طمع في المال ، العادات والتقاليد الخاصة بالأسرة ، ممكن الزواج الاجبارى يتسبب في دفع البنت على التخلص من حياتها ، ممكن يكون سبب أساسي من أسباب الطلاق ، تقاليد الأسرة تمنع الزواج من خارجها ، الفقر والعوز سبب للزواج الاجبارى ، الإجبار على الزواج من رجل أكبر من البنت سناً سبب العديد من المشكلات ، وكانت الاستجابات بدرجة كبيرة ، متوسطة ، قليلة ، منعدمة ، وأعطيت الدرجات 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب ، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا البعد أو المظهر من مظاهر التمييز 14.6والانحراف المعياري 6.2 والمدى 24 درجة . وبتوزيع المبحوثات وفقاً لهذا البعد أتضح أن 68.6% من المبحوثات ذوات مستوى معاناة منخفض ، وبلغ عددهن 240 مبحوثة ، وأن 16.8% من المبحوثات ذوات مستوى متوسط ، وبلغ عددهن 59 مبحوثة ، وأن 14.6% منهن كان مستوى معاناتهن مرتفع ، وبلغ عددهن 51 مبحوثة ، وبالتالي يتضح أن أغلب المبحوثات لديهن مستوى منخفض من المعاناة فيما يتعلق بالزواج الاجبارى .

3) الشعور بالمعاناة من التمييز بالحرمان من الميراث

ويقصد به حرمان المرأة من حقها أو حتى مطالبتها بالميراث بوفاة المورث ، وقيس من خلال توجيه ست أسئلة للمبحوثة تمثلت في : البنت مش من حقها المطالبة بالميراث ، العادات والتقاليد تمنع البنت من الحصول على ميراثها حرمان البنت من الميراث حتى لا تنتقل الأرض إلى الزواج ، الوالد دايماً بقسمة ثروته على الذكور فى حياته ويمنع البنت ، البنت في العادة مش معاها مستندات تثبت ملكيتها أو حقها في الميراث ، بعد وفاة المورث يراضوا البنت بأي حاجة وما تخدش حقها بالكامل . ووجد أن المتوسط الحسابي لهذا البعد 15.45 والانحراف المعياري 5.69 درجة والمدى 18 درجة وبتوزيع المبحوثات وفقاً للشعور بالمعاناة فيما يتعلق بهذا البعد ، أتضح أن 34.9% من المبحوثات مستوى معاناتهن منخفض وبلغ عددهن 122 مبحوثة ، وأن 23.4% منهن مستوى معاناتهن متوسط ، وبلغ عددهن 82 مبحوثة ، مقابل 41.7% مستوى معاناتهن مرتفع ، وبلغ عددهن 146 مبحوثة ، مما يدل على أن غالبية المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة من التمييز وحرمانهن من الميراث .

4) الشعور بالمعاناة من التمييز في عمل المرأة

ويقصد به النظرة غير المتوازنة أو العادلة إلى الأعمال التي تؤديها المرأة داخل وخارج المنزل وعدم مساواتها بالرجل ، وتأثير ذلك على الحياة الأسرية ، وتم قياسه من خلال إحدى عشر عبارة تعكس شعور المرأة بالمعاناة من التمييز في العمل وهى : الناس شايفة أن عمل المرأة يؤثر على جو الأسرة ، يرى الزوج أن عمل الزوجة يؤثر على علاقته بها ، عمل المرأة يؤثر على الأبناء ويعرضهم للانحراف ، الزواج ممكن يشعر بعد الثقة في ضبط أمور بيته عند خروج زوجته للعمل ، الناس بتشوف أن كفاءة المرأة في الواجبات المهنية أقل من الرجل ، المرأة غير قادرة على التعامل مع مشاكل العمل اليومي ، عادة ما يتم الاختيار عند التقدم لأي وظيفة على أساس النوع وليس الخبرة ، دائما فيه تمييز بين الرجل والمرأة في تولى المناصب العليا في الشغل ، الزوج ممكن يجبر زوجته على الاستقالة من عملها ، المجتمع لا يمنح المرأة الفرصة للترقية ، دائما في تفضيل للرجال في القيام بمهام معينة في العمل . وأتضح أن المتوسط الحسابي بهذا البعد 25.81 درجة ، والانحراف المعياري 9.68 درجة والمدى 28 درجة .

وبتوزيع المبحوثات وفقاً لهذا البعد ، أتضح أن 34.9% من المبحوثات ، الفئة الأولى ذات المستوى المنخفض ، وبلغ عددهن 122 مبحوثة ، وأن 12.5% منهن يقعن في الفئة الثانية ذات المستوى المتوسط ، وبلغ عددهن 44 مبحوثة ، مقابل 52.6% في الفئة الثالثة ذات المستوى المرتفع ، وبلغ عددهن 184 مبحوثة ، وبالتالي تبين أن غالبية المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة من التمييز في عمل المرأة .

5) الاستقلالية في الحياة الزوجية

ويقصد به حق المرأة في الحياة المستقلة بعيداً عن أهل الزوج وعدم تدخلهم في شئونها الحياتية . وتم قياس هذا البعد بست عبارات هي : تعرضت لمشاكل كثير بسبب عدم حب أهل الزوج والإقامة بعيد عنهم أحسن ، الظروف المادية الصعبة سبب في الإقامة مع أهل الزوج وبكده تحصل مشاكل كتير ، دايماً الحموات بيدخلو في حياة الزوجين وده يجيب مشاكل ، الست بتتعرض للإهانة من أهل الزوج ، الحماه بتخاف على ابنها وبتغير عليه من الزوجة ، شخصية الزوج الضعيفة بتخليه ما يقدرش يعيش بعيد عن أهله . وتبين أن المتوسط الحسابي لهذا البعد 16.02 درجة والانحراف المعياري 9.68 درجة والمدى 16 درجة .

وبتوزيع المبحوثات وفقاً لهذا البعد ، أتضح أن 26.9% من المبحوثات لديهن شعور منخفض بعدم الاستقلالية ، وبلغ عددهن 94 مبحوثة وأن 22.2% منهن لديهن شعور بالمعاناة بدرجة متوسطة ، وبلغ عددهن 78 مبحوثة ، في حين أن 50.2% من المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة بدرجة مرتفعة وبلغ عددهن 178 مبحوثة ، وبذلك يتضح أن أغلبية المبحوثات يعانون من عدم الشعور بالاستقلالية في حياتهن الزوجية .

6) العنف ضد المرأة

ويقصد به أى سلوك أو فعل يتسم بالقسوة تجاه المرأة في نطاق الأسرة أو خارجها مبنى على أساس النوع ويتصف بالقهر والعدوانية والاعتداء الجسدي أو اللفظي وينتج عنه أي نوع من الإيذاء أو المعاناة الجسدية أو المعنوية . وتم قياسه بثمانية عشر عبارة تعكس معاناة المرأة من العنف تمثلت في : تعرضها للضرب أو الدفع أو اللكم في الوجه ، تعرضها لشد بشعر وتقطيع الملابس ، محاولة الخنق ، الضرب بالحذاء أو الحزام أو عصا ، تعرضها للإهانة والشتم وبألفاظ جارحة ، محاولة إيذاءها باستخدام سكين أو آلة حادة ، محاولة تشويه الوجه وإحداث إصابات شديدة ، كسر وتحطيم أشياء وأدوات تخصها ، توجيه كلمات جارحه لمشاعرها أمام الناس ، توجيه اللوم لها باستمرار واتهامها بالفشل ، منعها من زيارة أسرتها وأقاربها ، تعرضها لأي أنواع من التحرش خارج المنزل ، إجبارها على القيام بعلاقة جنسية مع زوجها رغماً عنها ، سلب مالها رغماً عنها ، التعرض للإهانة من الزوج أمام عيلته ، عدم إظهار مشاعر الحب من الزوج ومحاولة فرض سيطرته عليها ، الضغوط والأعباء الحياتية تدفع الزوج لاستخدام العنف معها ، تسلط الزوج وانفراده بالقرارات الأسرية دون مشاورتها . وكانت الاستجابة بدرجة كبيرة ، متوسطة ، قليلة ومنعدمة ، وأعطيت الدرجات 4 ، 3 ، 2 ، 1 على الترتيب . وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 43.55 درجة والانحراف المعياري 15.73 درجة والمدى 48 درجة . وبتوزيع المبحوثات وفقا لهذا البعد (جدول 2) ، فقد تبين أن 34.9% من المبحوثات لديهن مستوى منخفض من الشعور بالمعاناة من العنف ، وبلغ عددهن 122 مبحوثة ، وأن 28.8% منهن كان شعورهن بالمعاناة من العنف بدرجة متوسطة ، وبلغ عددهن 101 مبحوثة ، وفى المقابل وجد أن 36.3% من المبحوثات كان شعورهن بالمعاناة من العنف بدرجة مرتفعة ، وبلغ عددهن 127 مبحوثة .

وبالتالي فأغلب المبحوثات في الفئة الثالثة ذوات مستوى الشعور المرتفع بالمعاناة من العنف كمظهر من مظاهر التمييز ضد المرأة .

جدول 2. توزيع المبحوثات وفقاً لدرجة الشعور بالمعاناة من مظاهر التمييز المدروسة ضد المرأة الريفية .

مظاهر التمييز	العدد	النسبة المئوية (%)	مظاهر التمييز	العدد	النسبة المئوية (%)
1- الزواج المبكر			4- عمل المرأة		
منخفض (11 – 22)	115	32.9	منخفض (10 – 19)	122	34.9
متوسط (23 – 33)	90	25.7	متوسط (20 – 28)	44	12.5
مرتفع (34 – 44)	145	41.4	مرتفع (29 – 38)	184	52.6
المجموع	350	100	المجموع	350	100
2- الزواج الاجبارى			5- عدم الاستقلالية		
منخفض (8 – 15)	240	68.6	منخفض (6 – 11)	94	26.9
متوسط (16 – 22)	59	16.8	متوسط (12 – 17)	78	22.2
مرتفع (23 – 29)	51	14.6	مرتفع (18 – 22)	178	50.9
المجموع	350	100	المجموع	350	100
3- الحرمان من الميراث			6- العنف ضد المراة		
منخفض (6 – 12)	122	34.9	منخفض (18 – 34)	122	34.9
متوسط (13 – 18)	82	23.4	متوسط (35 – 50)	101	28.8
مرتفع (19 – 24)	146	41.7	مرتفع (51 – 66)	127	36.3
المجموع	350	100	المجموع	350	100

جمعت وحسبت من البيانات الميزانية

وبالنظر إلى النتائج الواردة في جدول (2) تبين أن غالبية المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة بدرجة مرتفعة من التمييز في كل مظهر من مظاهر التمييز المدروسة ويأتى في المقدمة الشعور بالتمييز ضد المرأة في العمل ، ثم عدم الاستقلالية في الحياة الزوجية ، العنف ضد المرأة ، الحرمان من الميراث ، الزواج المبكر وأخيراً الزواج الاجبارى .

ثانيا : مستوى الشعور بالمعاناة من التمييز الكلى ضد المرأة الريفية بالعينة البحثية ويقصد به مدى شعور المرأة الريفية المبحوثة بالتمييز في ستة مظاهر من مظاهر التمييز ضد المرأة ، وتم قياس هذا المتغير من خلال جمع درجات الأبعاد الستة بعد معايرتها وتحويلها إلى درجات تائية . وقد بلغت قيمة

المتوسط الحسابي لهذا المتغير 1832.35 درجة والانحراف المعياري 453.45 درجة ، والمدى 1610 درجة .

وبتوزيع المبحوثات وفقاً لهذا المتغير (جدول 3) ، تبين أن 31.7% من المبحوثات كان مستوى الشعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة منخفض ، وبلغ عددهن 111 مبحوثة ، وأن 23.7% منهن كان مستوى الشعور بالمعاناة لديهن متوسط ، وبلغ عددهن 83 مبحوثة ، وفى المقابل يتبين أن 44.6% من المبحوثات كان مستوى الشعور بالمعاناة لديهن مرتفع ، وبلغ عددهن 156 مبحوثة ، وبالتالي فإن أغلب المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة .

ويتضح من النتائج السابقة أن الغالبية العظمى من المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة ، وربما يرجع ذلك إلى المورثات الاجتماعية وثقافة المجتمع الريفى والمجتمعات الذكورية حول علاقة الرجل بالمرأة ، وهذا يتفق مع النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة التمييز ضد المرأة وخاصة النظرية التفاعلية الرمزية والتنشئة الاجتماعية ، حيث اعتاد الرجال أن يكونوا هم السادة والنساء قابعات بالمنزل ، يخدمن الرجال ومحرومات من أى حقوق ، وأن تنشئة الفرد في بيئة تقوم على إعلاء مكانة الرجل وتحقير المرأة وخضوعها ، سيكسبه هذا السلوك ويعد سلوكاً مقبولا بل ومشروعاً .

جدول 3. توزيع المبحوثات وفقاً للدرجة الكلية للشعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة الريفية بالعينة البحثية .

مستوى الشعور بالمعاناة من التمييز	العدد	النسبة المئوية
منخفض (985 – 1522)	111	%31.7
متوسط (1523 – 2059)	83	%23.7
مرتفع (2062 – 2595)	156	%44.6
المجموع	350	%100

جمعت وحسبت من البيانات الميدانية

ثالثا : وصف طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين الشعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة الريفية .

لوصف طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين الدرجة الكلية للشعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة الريفية ، تم استخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون ، حيث أشارت النتائج الواردة بجدول (4) إلى وجود علاقة ارتباطية معنوية سالبة عند مستوى معنوية 0.01 بين كل من المتغيرات المستقلة المدروسة التالية والدرجة الكلية للشعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة بعينة الدراسة وهى الحالة التعليمية ، دخل الأسرة ، مستوى المعيشة ، الانفتاح الجغرافي ، الانفتاح الثقافي ، مستوى الطموح ، الانتماء للمجتمع المحلى ، القوامة وتحمل المسئولية ، وكانت قيم معاملات الارتباط البسيط – 0.369 ، - 0.400 ، - 0.560 ، - 0.427 ، - 0.387 ، - 0.173 ، - 0.234 على الترتيب . كما أوضحت النتائج وجود علاقة ارتباطية سالبة عند مستوى معنوية 0.05 مع كل من حجم الحيازة الزراعية ، المشاركة الاجتماعية ، الرضا عن الحياة في القرية ، والاتجاه نحو الانجاز وقد بلغت قيم معاملات الارتباط البسيط – 0.191 ، - 0.167 ، - 0.131 على الترتيب ، ولم تثبت العلاقة مع سن المبحوثة والسلوك القيادي والتخطيط المستقبلي للأسرة .

جدول 4. قيم معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المدروسة والدرجة الكلية للشعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة الريفية بالعينة البحثية .

المتغير	قيم r	المتغير	قيم r
1- السن	- 0.017	8- السلوك القيادي	- 0.079
2- الحالة التعليمية	- 0.369**	9- المشاركة الاجتماعية	- 0.173*
3- دخل الأسرة	- 0.400**	10- الطموح	- 0.273**
4- مستوى المعيشة	- 0.560**	11- الانتماء للمجتمع المحلى	- 0.167*
5- حجم الحيازة الزراعية	- 0.191**	12- القوامة وتحمل المسئولية	- 0.234**
6- الانفتاح الجغرافى	- 0.427**	13- التخطيط المستقبلي للأسرة	- 0.089
7- الانفتاح الثقافى	- 0.387**	14- الاتجاه نحو الدافعية للانجاز	- 0.131*

جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية

**** مستوى معنوية 0.01 * مستوى المعنوية 0.05**

رابعا : العوامل المحددة لشعور المبحوثات بالمعاناة من التمييز ضد المرأة .

لاختبار الفرض الاحصائي الذى ينص على أن لا يسهم أي متغير من المتغيرات المستقلة المدروسة إسهاماً معنوياً فى تفسير التباين فى درجة الشعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة ، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد الصاعد Step-wise ، حيث أشارت نتائج جدول (5) عن معنوية هذا النموذج حتى الخطوة السابعة ، وبلغت قيمة F المحسوبة 158.99 وهى معنوية عند مستوى 0.01 ، وبلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد 0.66 ، وقيمة معامل التحديد R2 0.444 وهذا يفيد بأن المتغيرات المستقلة السبعة المؤثرة تبلغ نسبة مساهمتها مجتمعة في تفسير التباين الكلى في درجة الشعور بالمعاناة من مظاهر التمييز ضد المرأة 44.4% ، يرجع 31.4% إلى متغير مستوى المعيشة ، 3.7% إلى الرضا عن الحياة بالقرية ، 3.5% إلى الانفتاح الجغرافي للمبحوثة ، 2.4% إلى القوامة وتحمل المسئولية ، 1.4% إلى الاتجاه نحو الانجاز ، 1.1% إلى حجم الحيازة الزراعية، 0.9% إلى المشاركة الاجتماعية . وبالتالي يمكن رفض الفرض الاحصائى فيما يتعلق بالمتغيرات التي ثبت تأثيرها على المتغير التابع وعدم رفضه بالنسبة لباقي المتغيرات .

جدول 5. الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة المؤثرة على معاناة المبحوثات من التمييز ضد المرأة الريفية .

خطوات التحليل	المتغيرات المؤثرة	قيم معامل الارتباط المتعدد R	معامل التحديد R2	% للتباين المفسر في المتغير التابع	F الاختبار المعنوية
الخطوة الأولى	مستوى المعيشة	0.560	0.314	31.4	**158.99
الخطوة الثانية	الرضا عن الحياة بالقرية	0.592	0.351	3.7	**93.765
الخطوة الثالثة	الانفتاح الجغرافي	0.621	0.386	3.5	**72.50
الخطوة الرابعة	القوامة وتحمل المسئولية	0.640	0.410	2.4	**59.98
الخطوة الخامسة	الاتجاه نحو الدافعية للانجاز	0.651	0.424	1.4	**50.727
الخطوة السادسة	حجم الحيازة الزراعية	0.660	0.435	1.1	**44.09
الخطوة السابعة	المشاركة الاجتماعية	0.666	0.444	0.9	**38.94

جمعت وحسبت من بيانات الدراسة الميدانية ** مستوى معنوية 0.01

المناقشة والمقترحات

أوضحت النتائج أن 52.6 من المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة بدرجة مرتفعة من التمييز ضد المرأة في العمل ، حيث أن هناك تمايز في الأجور والمكافآت لصالح الرجل، بالرغم من قيام المرأة بنفس العمل الذى يقوم به الرجل ، وتفضيل للرجال عن النساء في الترقي للوظائف العليا . ويمتد التمييز ضد عمل المرأة حيث انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل ، وتتعرض المرأة في الريف لتمييز مضاعف بفرضة طبيعة التباين الإجتماعى والثقافي ، حيث تزداد نسبة العاملات بدون أجر لدى الأسر الريفية ، كما أن معدلات بطالة الإناث في الريف تفوق مثيلتها بين الذكور.

كما أشارت النتائج إلى أن 50.9% أي أكثر قليلاً من نصف المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة من التمييز في حرمانهم من الاستقلالية في الحياة الزوجية ، فمازال نمط الأسرة الممتدة أو المركبة هو الشائع إلى حد كبير في الريف ، حيث إقامة الزوجة مع أسرة الزوج ، الأمر الذى يؤدى إلى تدخل أسرة الزوج في شئونه ، وتدخل أم الزوج المستمر فى شئون حياته ، تعرض الزوجة للإهانة من أهل الزوج ، وبالتالي ظهور العديد من المشكلات ، فالظروف المادية الصعبة تدفع الزوج إلى الإقامة مع أسرته ، ومن ثم لا تشعر المرأة باستقلاليتها في حياتها الزوجية .

أشارت النتائج أن 46.6% من المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة من العنف ، حيث تشكل ظاهرة العنف ضد المرأة إحدى إشكاليات النوع الإجتماعى في مصر وبصفة خاصة في الريف ، حيث يتخذ العنف أشكالاً عديدة بدءاً من العدوان الجسدي وانتهاء بالأذى النفسي أو العنف المعنوي كالسب والتهديد والتخويف والسخرية . ويعد العنف ضد المرأة مشكلة خطيرة واسعة الانتشار ، تؤثر في حياة أعداد لا حصرة لها من النساء وبصفة خاصة في الريف ، وهو تمييز ممنهج يرتكز على نزعة ذكورية وقواعد وممارسات اجتماعية وثقافية تورث جيلاً بعد جيل .

أوضحت النتائج أن 41.7% من المبحوثات لديهن شعور بالتمييز بدرجة مرتفعة فيما يتعلق بالحرمان من الميراث ، أن الإرث في الإسلام نظام مالي ، اجتماعي ، تشريعي منصوص عليه في كتاب الله تعالى ، يشترك فيه الإناث والذكور ، الصغار والكبار ، بل حتى الأجنة في بطون أمهاتهم ، يحسب لهم نصيبهم من الميراث . وإن الدين الحنيف جعل للذكر ضعف نصاب الأنثى (في بعض الحالات)، على أساس الفرق بين أعباء الرجل الاقتصادية وأعباء المرأة ، وهذا لا يعنى التقليل أو التمييز أو الانتقاص من حقها ، فهذه القاعدة ليست ثابتة فهناك حالات كثيرة ترث فيها المرأة أكثر من الرجل ، بل يوجد حالات ترث فيها المرأة ولا يرث فيها الرجل . والله سبحانه وتعالى لم يترك توزيع تركة الميت لأهواء البشر بل تولاها بنفسه ، ورفع الظلم والحرمان عن المرأة وأقر بحقها بالإرث ولم يميز جنس على آخر ، بل شرع للمرأة نصيباً مفروضا ، فمهما كان الميراث قليلاً أو كثيراً ، وجب أن تعطى المرأة نصيبها دون نقصان .

أسفرت النتائج عن 41.4% من المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة بدرجة مرتفعة فيما يتعلق بالزواج المبكر ، فمازال الزواج المبكر بما فيه الزواج قبل السن القانوني سائداً في مصر ، وبصفة خاصة في المناطق الريفية ، وهذا يتماشى مع قيم المجتمع والثقافة الريفية التي تؤمن بأهمية ستر البنت وزواجها في سن مبكرة . والزواج المبكر كما أكدت دراسات عديدة يعطل النمو الكامل للفتاة من حيث اكتمال التعليم واستقلالها اقتصاديا ونموها الجسدي والنفسي ، فضلاً عن حرمان الفتاة من اختيار الزوج ، ولعل من أخطر الظواهر المصاحبة لهذه الظاهرة زواج القاصرات وما يصاحبه من مشكلات قانونية . فالزواج المبكر في حد ذاته مشكلة لما يسببه من مشكلات صحية ونفسية واجتماعية ، ولذا فهو مظهر من مظاهر التمييز ضد المرأة .

أشارت النتائج إلى أن 14.6% من المبحوثات لديهن شعور مرتفع بالمعاناة من التمييز فيما يتعلق بالزواج الاجبارى ، وهذا المظهر من مظاهر التمييز ضد المرأة يحرمها من اختيار زوجها ، كما يحرمها من إبداء رأيها فيما يخصها من أمور كما يحرمها من تحقيق ذاتها وتنمية شخصيتها .وقد دعت القوانين الدولية إلى حرية الفتاة في اختيار شريك حياتها والموافقة عليه ، وفى الشرائع السماوية حق أصيل أقرته للمرأة ، فلا يصبح زواج المبكر إلا بعد استئذانها ، ولا يجوز إجبارها على الزواج .

أوضحت النتائج أن 44.6% من المبحوثات لديهن شعور بالمعاناة من التمييز ضد المرأة بدرجة مرتفعة ، وبذلك يبين أن التمييز ضد المرأة يمثل أهم التحديات التي تواجه الجهود الرامية إلى تحسين واقع المرأة الريفية ، فالتمييز ضد المرأة واقع ملموس ، يدعمه بقاء الآراء الجامدة التي لا تتغير والعادات والتقاليد البالية التي تضر بالمرأة ، وتضافر عوامل سلبية تاريخية واجتماعية وسياسية وثقافية ، شكلت المجتمع الذكورى الذى هيمن على الحياة الاجتماعية ونظر إلى المرأة بازدراء .

أسفرت نتائج تحليل الارتباط البسيط عن أن هناك علاقة ارتباطية معنوية سالبة بين كل من : الحالة التعليمية ، دخل الأسرة ، مستوى المعيشة ، حجم الحيازة الزراعية ، الانفتاح الثقافي ، الانفتاح الجغرافي ، المشاركة الاجتماعية ، الطموح ، الرضا عن الحياة بالقرية ، القوامة وتحمل المسئولية ، والاتجاه نحو الدافعية للانجاز ومعاناة المبحوثة من مظاهر التمييز ضد المرأة، مما يعنى أن الزيادة في أي منهم يؤدى إلى قلة الشعور بالمعاناة والعكس ، وهذا يتفق مع التوجهات النظرية. فتحسين المستوى التعليمي ، والتمكين الاقتصادي للمرأة ، وزيادة دورها ومشاركتها وانفتاحها على العالم الخارجي، وزيادة طموحها ودافعيتها للإنجاز، لا شك أنه يؤدى إلى قله شعورها بالتمييز وتعظيم دورها في المجتمع .

أسفرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد إلى أن هناك سبع متغيرات تفسر 44.4% من التباين الكلى في معاناة المرأة الريفية المبحوثة من التمييز ، وهذه المتغيرات هى : مستوى المعيشة ، الرضا عن الحياة بالقرية ، الانفتاح الجغرافي ، القوامة وتحمل المسئولية ، الاتجاه نحو الدافعية للانجاز حجم الحيازة الزراعية ، والمشاركة الاجتماعية ، وربما يرجع ذلك إلى أن ارتفاع مستوى المعيشة يدل على امتلاك حيازة زراعية ودخل أكبر وممتلكات أخرى تؤدى بدورها إلى الشعور بحالة الرضا عن الحياة بالقرية ، كما يعد دليلاً على قدرتها على القوامة وتحمل المسئولية ومن ثم الشعور بالاستقلالية ، مما يساعد على رفع مكانتها بالمجتمع ، وزيادة مشاركتها الاجتماعية في المشروعات التنموية في مجتمعها المحلى ، واندماجها بصورة أكبر في المجتمع وبالتالي عدم شعورها بالتمييز .

وفى ضوء العرض السابق ومنافشة النتائج يمكن القول أنه بالرغم من أن المجتمع المصري اعترف ببعض حقوق المرأة في مجالات عديدة ، وساهمت الدولة في إعطاءها هذه الحقوق إلا أنه مازال هناك فجوة بين حصول المرأة على كامل حقوقها والقضاء على كافة أشكال ومظاهر التمييز ضد المرأة داخل المجتمع المصري عامة وفى المجتمعات الريفية بصفة خاصة ، وهو ما يتطلب ضرورة بذل مزيد من الجهد من كافة مؤسسات المجتمع بما يكفل مناهضة مظاهر التمييز ضد المرأة ولذا يقترح البحث الحالي :

1- أن تقوم الدولة بمؤسساتها المختلفة بتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تعليم شاملة لزيادة الوعي بين الريفيين بالآثار الضارة الناتجة عن التمييز ضد المرأة وتعزيز علاقات الاحترام بين أدوار الرجل والمرأة .
2- تغيير السلوكيات والممارسات الضارة ضد المرأة من خلال حملات التوعية والتثقيف للرجال للامتناع عن ممارسة العنف ضد المرأة من خلال مراكز الشباب والمجلس القومي للمرأة والمراكز الإعلامية بالمحافظات .
3- تعظيم دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة التمييز ضد المرأة ، بزيادة المخصصات المالية لها وتوفير الكوادر البشرية المدربة لزيادة فاعليتها داخل المجتمع .
4- دعم الجهود الوطنية القائمة لمواجهة التمييز ضد المرأة سواء بالتشريع أو الإجراءات الإدارية ، وتنفيذ القوانين اللازمة لمواجهة التمييز ضد المرأة .
5- تشجيع حملات مناهضة مظاهر التمييز ضد المرأة في العمل .
6- اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لحصول المرأة على حقها في الميراث وملكية الأرض وغيرها من المشكلات ، ومراجعة القوانين والإجراءات وكذلك العقوبات المصاحبة لمنع المرأة من حقها في الميراث .
7- إجراء مزيد من البحوث وتوفير المعلومات اللازمة لتحليل أسباب التمييز ضد المرأة ومدى انتشاره ، الدعم الجهود الرامية إلى مجابهته والقضاء عليه .

المراجع

أبن منظور (2006) ، معجم لسان العرب في المساواة ، مادة سواء ، المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة .

أبو سالم ، أحمد إسماعيل محمود (2007) ، بعض مظاهر الإساءة إلى المرأة الريفية ، دراسة في قريتين مصريتين ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية .

أبو غزالة ، هيفاء (2011) ، الاستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة 2011 – 2020 ، حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف ، منظمة المرأة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة .

أحمد ، سناء محمد على (2005) ، إشكالية التمييز النوعي في الأسرة المصرية ، بحث ميداني على العادات الاجتماعية في ريف محافظة أسيوط وحضرها ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط .

أحمد ، عوض محمد (2010) ، دراسة عن العنف الأسرى في السودان ، أنماطه وأسبابه ، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي ، العدد الثاني عشر ، نوفمبر .

الأمم المتحدة (1979) ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، سيداو ، الجمعية العامة ، ديسمبر ، نيويورك .

الجندي ، سحر محمد عبد الحليم (2018) ، اتجاهات الريفيات نحو بعض قضايا التمييز ضد المرأة في إحدى قرى محافظة البحيرة ، رسالة الماجستير ، كلية الاقتصاد المنزلي ، جامعة الأزهر.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017) ، المرأة والرجل في مصر ، 2005 ، فبراير ، القاهرة .

الخطيب ، مها ، سالم القاضي أبو حديد ، مصعب حياتلى (2011) ، معالجة قضايا العنف الأسرى ، رؤية من الداخل ، مشروع الاستقرار الأسرى http://www.peacefulfamilies.org

السيد ، ميرفت صدقي عبد الوهاب (2018) ، بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للعمالة النسائية الريفية بالإنتاج الزراعى بمحافظتي بنى سويف والمنيا ، مجلة المنوفية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، مجلد (3) .

الشافعي ، أمل أحمد فريد (2012) ، الأبعاد الإجتماعية للعلاقة بين النوع الإجتماعى وفقد القدرة في المجتمع المصري ، دراسة ميدانية على عينة من النساء في مدينة مصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية .

الشامي ، إيمان نور الدين (2006) ، رؤية المرأة لقيمة المساواة بين الذكور والإناث لعينة من طالبات جامعة القاهرة ، كلية رياض الأطفال نموذج ، مؤتمر المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة ، الجزء الثاني ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس 14- 16 نوفمبر ، القاهرة .

الطوبة ، وداد محمد خليفة (2014) ، حظر التمييز ضد المرأة في المواثيق الدولية والقانون الليبي ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة طرابلس ، ليبيا .

الطيب ، إيمان عبد الله على (2013) ، اتجاهات الآباء نحو تعليم الإناث في محافظة صنعاء ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، الأردن .

الظفيرى ، عبد الوهاب محمد (2012) ، الأبعاد المؤثرة على أشكال التمييز ضد المرأة في المجتمع الكويتى ، دراسة تطبيقية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت .

العبيدى ، يسرى (2009) ، العنف المرتكب ضد المرأة في المجتمع وفى نصوص قانون العقوبات العراقي رقم 11 لسنة 1996 ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، المؤتمر العلمي والثقافي السنوي لبيت الحكمة ، 10 ديسمبر ، بغداد .

العزب ، أشرف محمد ، أمورة حسن أبو طالب ، مهدية أحمد رمضان (2011) ، دراسة وصفية تحليلية عن العنف الأسرى الموجه ضد المرأة ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مجلد (2) ، العدد (11) .
العزبى ، محمد إبراهيم (2011) ، فهم الدين والتمييز ضد المرأة الريفية ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مجلد (2) ، العدد (1).
العيسى ، فاطمة على فضل (2006) ، مظاهر التمييز ضد المرأة في المجتمع اليمنى : دراسة ميدانية ، رسالة دكتوراه ، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مصر .
الفقى ، مروة عبد المنعم عبد الغنى (2017) ، اتجاهات الريفيين والريفيات نحو قضايا وثيقة الأمم المتحدة للمرأة ، دراسة ببعض قرى محافظة المنوفية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد المنزلي ، قسم تنمية المرأة الريفية ، جامعة الأزهر .
الفلاحى ، حميد كردى ، محمود موفق ويسى (1998) ، التمييز ضد المرأة في العمل ، كلية الآداب ، جامعة الرافدين ، العراق .
المفوضية السامية لحقوق الإنسان (2010) ، القوانين التي تميز ضد المرأة ، تقرير 2010 .
الملاح ، أمل إبراهيم مصطفى (2011) ، المرأة والتمكين الإجتماعى من السلطة واتخاذ القرار ، رسالة دكتوراه ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة طنطا .
المنوفى ، جيهان عبد الغفار ، يسرى عبد المولى حسن رميح (2008) ، اتجاهات الريفيين الحالية نحو تعليم الفتيات بمحافظتي الشرقية وبنى سويف ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية ، مجلد (16) ، العدد (2) ، جامعة عين شمس .
بركات ، محمد محمود ، مجدي على يحي ، جاسنت إبراهيم ريحان (2005) ، المساواة في النوع الإجتماعى كأحد المرامى المرتبطة بأهداف التنمية في الألفية الثالثة – دراسة مقارنة بين ثقافتين فرعيتين بمحافظة القليوبية والوادي الجديد ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، مجلد (30) العدد (6) ، يونية .
برنامج الأمم المتحدة الانمائى (2009) ، المبادرات الوطنية لإدماج النوع الإجتماعى في دولة الإمارات العربية المتحدة ، إنجازات وجهود منشورات الاتحاد النسائي العام بدولة الإمارات .
ثروت ، وفاء عبد الخالق (2009) ، العنف ضد المرأة كما تعكسه المسلسلات التليفزيونية المصرية ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ، كلية الآداب ، جامعة المنيا ، مجلد (3) ، العدد (6) .
جاسم ، فريدة (2013) ، العنف الأسرى ضد المرأة وآليات الحماية المؤسسية : دراسة ميدانية لعينة من النساء المعنفات في مدينة هزاد ، ورقة بحثية ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، العراق .
جامبل ، سارة (2002) ، النسوية وما بعد النسوية ، ترجمة أحمد الشامي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة .
جمعة ، احمد (2014) ، القضاء على كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة ، دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الدولي ، الوراق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن .
حبيب ، جمال شحاتة (2010) ، الشرطة المجتمعية والدفاع الإجتماعى ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية .
حداد ، مهنا يوسف (1990) ، اتجاهات الرجال نحو المرأة في الأردن : العلاقة بين متغيرات العمر والتعليم والحالة الاجتماعية وبعض المجالات المتعلقة بالمرأة ، دراسة ميدانية ، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية ، تونس .
حمايل ، سعيد محمد أحمد (2003) ، اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين .
خليفة ، إبراهيم عبد الرحمن ، محمد سليمان إبراهيم (2005) ، سطوة الموروث الثقافي ومواقف الريفيات من قضايا تمكين المرأة ، المؤتمر الخامس والثلاثون عن قضايا السكان والتنمية الواقع والمأمول ، المركز الديموجرافى ، القاهرة .
خليفة ، إبراهيم عبد الرحمن ، محمد محمد سليمان (2011) ، آراء أرباب الأسر الريفية حيال بعض قضايا السكان والتنمية : دراسة ميدانية بإحدى قرى محافظة الشرقية ، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة المنصورة ، مجلد (2) ، العدد (10) .
خليل ، منى عطية (2011) ، التخطيط لمواجهة التمييز النوعي للمرأة كمدخل لتحقيق الأمن الإجتماعى ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، مجلد (22) ، العدد (3).
زعتر ، وفاء محمد عبد القوى (2007) ، أشكال التمييز ضد المرأة وانعكاساتها على تعليم الإناث ومحو أميتهن ، المؤتمر السنوي الرابع – محو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول ، مصر .
شكري ، شيرين (2002) ، المرأة والجند ر في الوطن العربي ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا .
شلبي ، ثروت (2009) ، الواقع المعاصر لموضوع الجند ر في مصر ، القاهرة .
شلبي ، ثروت (2019)، قانون العمل الجديد والتمييز ضد المرأة ، شبكة المعلومات الدولية http://kenanaonline-net/page2923 .
شهوان ، رجاء راتب (2012) ، وجهة نظر سكان محافظة قلقيلية في الزواج المبكر ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين .
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000) ، مفهوم النوع الإجتماعى ، مكتب أسيا .
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2001) ، مفهوم النوع الإجتماعى ، الأمم المتحدة ، مكتب غرب أسيا http://www.awc.org.jo.rerricvedmay .
عبادة ، مديحة أحمد (2007) ، الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية : دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج ، مركز الدراسات المعرفية ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .
عبد الحميد ، إلهام (2004) ، المرأة بين التمييز والمشاركة ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة .
عبد القادر ، على عبد العزيز (1995) ، اتجاهات طلبة جامعة الملك فيصل نحو عمل المرأة السعودية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت .
عبد اللاه ، مختار محمد ، فاطمة عبد السلام شربي (1999) ، أساسيات علم الاجتماع ، محاضرات غير منشورة .
عبد الله ، مروة طنطاوى متولي (2016) ، مظاهر التمييز ضد المرأة الريفية في محافظة الشرقية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعى ، جامعة الزقازيق .
عبد المالك ، كامل (2004) ، القيم الثقافية السائدة في ريف صعيد مصر وعلاقتها بعمل المرأة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المؤتمر السنوي السادس ، الأبعاد الاجتماعية للتنمية في صعيد مصر ، المجلد الأول ، إبريل ، القاهرة .
عبد الودود ، رجاء محمد (2012) ، العنف الأسرى ضد المرأة المصرية ، دراسة ميدانية في مركز ومدينة المنيا ، فكر وإبداع ، الجزء 66 ، إبريل .
عسوس ، أنيسة بريغت (2009) ، النظريات الاجتماعية المفسرة للعنف الأسرى ، مجلة الجامعة المغربية التابعة لاتحاد المغرب العربي ، العدد الثامن ، السنة الرابعة ، طرابلس .
عماره ، على حسن إبراهيم (2011) ، عدم التمييز بين الرجل والمرأة في مجال العمل ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة .
غانم ، محمد حسن (2009) ، الاتجاه نحو ختان الإناث وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية ، الشباب المعاصر وأزماته دراسات نفسية ميدانية ، مكتبة الدار العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة.
فوزي ، محمد عثمان (2007) ، أثر التعليم على اتجاهات المبحوثين نحو وضع المرأة في المجتمع ، دراسة تطبيقية على المجتمع الحضري السعودي ، مجلة جامعة أم درمان الاسلامية ، العدد الرابع عشر .
قلية ، فاروق عبده (2008) ، الجند ر ، غزو ثقافي في مواجهة تربوية من منظور إسلامي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، القاهرة .
قناوى ، فاطمة ، ولاء جاد الكريم (2009) ، العنف السياسي ضد المرأة المصرية عقبة في طريق المشاركة السياسية ، فاعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان .
قنديل ، أماني (1998) ، العمل الأهلي والتغيير الإجتماعى ، مركز الدراسات السياسية والمستقبلية ، الأهرام ، القاهرة .
قنينة ، نورة (2010) ، المرأة والعنف في المجتمع الجزائري – دراسة ميدانية على عينة النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعى بقستطينة ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة منتورى ، قسنطينة .

كاظم ، ثائر رحيم (2016) ، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي : دراسة ميدانية في جامعة القادسية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، مجلد (24) ، العدد (2) .

كمال ، آلاء عماد (2018) ، المرأة بين استدماج الثقافة الذكورية وإعادة إنتاجها ، دراسة تطبيقية على بعض شرائح المجتمع المصري ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

لطفي ، سعاد (2011) ، زواج القاصرات اتجار بالبشر – دراسة استطلاعية ، وحدة الاتجار بالأطفال التابعة للمجلس القومي للطفولة والأمومة .

مجاهد ، على إسماعيل (2007) ، تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع ، مركز الإعلام الأمني ، الأكاديمية الملكية للشرطة ، البحرين .

مجلة العلوم الاجتماعية (2019) ، مظاهر التمييز ضد المرأة والطفل ، مجلة إليكترونية بتصريح من وزارة الثقافة والإعلام ، المملكة العربية السعودية .

مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الاسلامى (1990) ، إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام ، 5 أغسطس ، القاهرة . www.oic-iphrc.org

محمد ، إسلام محمد (2010) ، التمييز الإجتماعى ومشكلات المرأة الأسرية ، تحليل مضمون لعينة من الشكاوى المقدمة للمجلس القومي للمرأة ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق.

محمد ، جيهان محمد عبد الرحمن (2006) ، اتجاه الأم نحو ختان الأنثى وعلاقته ببعض العوامل الديموجرافية والنفسية ، قسم علم النفس ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر .

محمد ، فرحات عبد السيد ، عزيزة محمود طه (2019) ، التمييز النوعي ضد المرأة ، دراسة ميدانية بريف محافظة المنوفية ، مجلة دمنهور للبحوث الزراعية ، مجلد (1) العدد (1) .

محمد ، فرحات عبد السيد ومازن محمد بركات (2016) ، العنف الإجتماعى ضد المرأة ، دراسة ميدانية بريف محافظة المنوفية ، مجلة المنوفية للبحوث الزراعية (العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية) مجلد (41) العدد (3).

مركز التغذية والتنمية الريفية (نادر) (2006) ، العنف الأسرى ضد المرأة – الأسباب والمعالجات ، الخرطوم ، السودان .

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، محافظة المنوفية (2016) ، بيان بعدد السكان التقديري بمدن وقرى محافظة المنوفية ، يناير .

نجم ، منور عدنان محمد (2013) ، اتجاهات الشباب الجامعى الفلسطيني نحو قضايا المرأة في مجالس التعليم والعمل ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية ، المجلد الحادي والعشرون ، العدد الأول ، فلسطين .

وليامز ، سوزان ، جانين سيد ، أولينا مراد (2000) ، دليل أوكفام للتدريب على الجندر ، الجزء الأول ، ترجمة معين الإمام ، دار المدى للثقافة والنشر ، الطبعة الأولى ، سوريا .

يحيى ، محمد الحاج (2013) ، العنف ضد الفساد في المجتمع الفلسطيني عرض وتحليل لنتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2011 ، الحوار العالمي والديمقراطي ، دار مفتاح للنشر ، الطبعة الأولى ، لبنان .

Campbell, Rebecca, Shoran M. Wasco (2000), Feminist Approaches to Social Science Epistemological and Methodological Tends, American Journal of Community Psychology, Vol. (28), No. (6).

Gender in the New Millennium, April, Cairo.

John, Chaves (1965), Feminism, J.M. Dent and Sone Ltd. London.

Kabeer, N. (2008), Citizen ship Affiliation and Exclusion, IDS, Bulletin.

Maxine, Bacazinn (2005), Introduction Special Issue on Feminism, Michigan Publishing, University of Michigan Library, Vol. (10), No. (1), America.

Miens, Maria (1986), Patriarchy and Accumulation on a World Scale, Woman in the International Division of Labor, Zed Books, Ltd, London.

Tamale, Saluia (2002), Gender and Elementary Politics in Uganda, Boulder west View press.

Toure Marcema (2002), Woman and Gender, Paper Presented at conference on African

Wlsa, Zamilia (1999), Justice in Zambia , Woman and the Administration of Justice, Lusaka .

Rural Women Suffering from Gender Discrimination: A Study in Two Villages of Menoufia Governorate

Keneber, Kh. A. A.

Dept. of Agric. Extension and Rural Sociology College of Agriculture Menoufia University

ABSTRACT

This study aimed basically at identifying : suffering of respondents from each aspect of discrimination against rural women in villages of the study, suffering of respondents from total discrimination against rural women in the villages of study, describe the nature of correlation between studied independent variables and total degree of suffering from discrimination against rural women, determining the factors that explain the total variance in suffering from discrimination among respondents in the study sample. The study was conducted in Menoufia governorate using the social survey method. The study was carried out in two villages, the first village was Ganzour of Berkt-ElSaba distract, and the second village was Al-Eraqia of El-Shohadaa distract. A random systematic sample was chosen from female heads of rural households (heads of families), and the sample size was 350 respondents, 175 from each village.A questionnaire was used to collect the data through personal interview, the data were analyzed descriptively and analytically by using frequencies, percentages, rang, Z. scores, T. scores, reliability estimate, simple correlation, coefficients and step-wise multiple regression.The most important findings of the study were : the majority of respondents had a high suffering degree in each of gender discrimination against rural women's of : women's Job (52.6%), independence in marital life (50.4%), inheritance (41.7%), early marriage (41.4%), violence against women (36.3%), and 44.4% from respondents had a high degree of total gender discrimination.There were significant negative relationship at level 0.01 between the suffering from gender discrimination and following variables : education, monthly income, living level, cultural cosmoplitiness, geographical cosmoplitiness, and at 0.05 level of, significant with : ambition, social participation, attitude toward motivation for achievement, satisfaction about life in village, and size of agricultural tenure. There were seven independent variables: living level, satisfaction about live in the village, geographical cosmoplitness, guardianship and social responsibility, motivation for achievement, size of agricultural tenure, and social participation explained together 44.4% of total variance of the women suffering from gender discrimination- Finally the study concluded with some implications.